حشد الكتائب والأساطيل لنسف بنيان التأويل

لأبي بكر بن ماهر بن عطية المصري



تنبيه

تنبيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فأعلن أنا/ أبو بكر بن ماهر بن عطيه المصري

لجميع الأوساط العلمية، ومؤسسات ودور النشر، والمطابع، بأننا قد أعطينا حقوق الطبع لكتبنا ومؤلفاتنا إلى دار (الإمام المجدد) بالقاهرة، لصاحبيها/

أبي عبد الرحمن محمد بن وجيه، و أبي جنة ممدوح بن محمد بن مسعد

وهذا بموجب اتفاق بيننا وبين دار (الإمام المجدد).

ولم يتم من طرفنا عمل عقد آخر مع أية مكتبة، أو دار نشر، أو مطبعة، داخل جمهورية مصر العربية، أو خارجها، إلا مع دار (الإمام المجدد).

كما ننبه أن أية مكتبة، أو دار نشر، أو مطبعة، داخل جمهورية مصر العربية، أو خارجها، قد تقوم بطباعة مؤلفاتنا، هي طبعات غير شرعية، ويعرّض صاحبها للمساءلة القانونية.

ولذا جرى التنبيه حتى لا يغتر أحد بشراء أو بيع أو توزيع هذه المطبوعات ..

والله الموفق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الطرف الأول	الطرف الثاني
أبو بكر بن ماهر بن عطية	أبو عبد الرحمن محمد بن وجيه أبو جنة ممدوح محمد مسعد

حشد الكتائب والأساطيل

لنسف بنيان التأويل



الطبعة الأولى لدار الإمام المجدد
للنشر والتوزيع
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع: ٢٢٣١٢/ ٢٠٠٥

دار الإمام المجدد للنشر والتوزيع

شارع الهدي المحمدي - مساكن عين شمس الشرقية - القاهرة - مصر
جوال: ٠٠٢/٠١٠٥٢٦١١٤٩-٠٠٢/٠١٠٦٤٢٦٠٣٥-٠٠٢
E-Mail : emam_mujadded@yahoo.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

طليعة حشد الكتائب والأساطيل لنسف بنيان التأويل

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له من يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾.

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾.

[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد..

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد فإنه مما لا شك فيه ولا مرية عند طلبة العلم فضلًا عن العلماء ما للإمام النووي والحافظ بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى من جهد كبير في خدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يشكران عليه ويحمدان، خصوصًا الأخير منهما أعني الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى –، والذي لو لم يكن له من ذاك الجهد إلا

(*) قال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في كتابه «الترجمة» (ص: ٦٣-٦٤): «أبو بكر بن ماهر بن عطية بن جمعة المصري: يحفظ القرآن، ويحفظ في «صحيح مسلم»، و«نونية ابن القيم»، وهو خطيب وشاعر ويدِّرس إخوانه الآن بمصر». اهـ.

شرحه لصحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى المسمى بفتح الباري، لو لم يكن له من ذلك الجهد إلا ذلك لكفى به علمًا وشرفًا ونبلًا، كما أنه لو لم يكن للإمام النووي رحمه الله تعالى إلا شرحه لصحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى مع اختصاره لكفى به علمًا وشرفًا ونبلًا، فما بالك وما ظنك إذا كان لهما المؤلفات العديدة ذوات الفوائد المديدة السديدة، الخادمة لسنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بحيث لا يتسع المقام ها هنا لسردها وعدِّها وحصرها، ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بترجمة كل منهما.

أقول: ومع هذا الجهد الكبير والخير الوفير فإن من شأن غير المعصوم أن يخطئ، وأن تزل به القدم، أو يزل منه القلم في بعض المواطن على الأقل والناس جميعهم إلا من عصم الله تعالى متفاوتون في الخطأ والزلل كمًا ونوعًا، ولا ينجو من ذلك العلماء إلا من عصم الله تعالى، وإذا كان لكل جواد كبوة ولكل سيف نبوة، فلكل عالم زلة أو هفوة، والمعصوم من عصم الله تعالى.

ومعلوم أن الخطأ أو الزلل يجب بيانه والحذر منه والتحذير منه، ورده على صاحبه كائنًا من كان، مهما كان شأن صاحب هذا الخطأ أو ذاك الزلل، إحقاقًا للحق ونصرًا له، وإبطالًا للباطل ودحضًا له، وصونًا للدين من أن ينسب إليه أو يضاف إليه ما ليس منه، ونصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامَّتهم، وبخاصة إذا كان صاحب الخطأ أو الزلل ذا شهرة كبيرة ومنزلة رفيعة في الأوساط العلمية، بحيث يُقتدى به في هذا الخطأ أو ذاك الزلل.

إذا عُلم ذلك فليعلم إنه يجب ويتعين على طائفة من الناس وهم قطعًا أهل العلم يتعين عليهم والشأن ما ذُكر بيان الباطل وتمييزه حتى لا يقع فيه من لا يعرفه ومن ليس أهلًا لتمييز الخطأ من الصواب، والباطل من الحق، والخبيث من الطيب، خاصة إذا كان الزلل مشتبهًا خفيًا لا ظاهرًا جليًا، إن أهل العلم هم الذين يستطيعون أن يخلصوا ويميزو الحق الصافي الخالص من فرث ودم الباطل وهم وحدهم القادرون على تنزيل

الأمور منازلها، ومراعاة القواعد الشرعية والآداب المرعية في باب نقد المخالف ومجادلته ومحاورته ومناظرته، إذ إنهم يعاملون كلًا بحسبه بلا وكسٍ ولا شطط، إذ إنهم أهل العلم والإيمان وأهل الخبرة.

قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٤].

وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾﴾ [الأنبياء: ٧].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

إذا علمت ذلك فاعلم أنه ليس عجيبًا ولا غريبًا، فضلًا عن أن يكون مستحيلًا أن يخطئ غير المعصوم، أو أن يزل من هو بالكمال غير موسوم، وإنما العجيب أن يخطئ المخطئ ويصر بحيث إذا نبه على أخطائه وقرر بها لا يرجع عنها، ولا يعترف بها ولا يُقِر، والأعجب من ذلك والأغرب حقًا وصدقًا، أن يدافع مُدافع عن المخطئ بسلوك سبيل الخطأ، أو أن يعتذر عن باطله بركوب الباطل وامتطاء الخطل، مع أن المخطئ الأصلي الذي دافع عنه هذا المدافع واعتذر عن أخطائه ذاك المعتذر، قد يكون ذاك المخطئ جاهلًا معذورًا، وقد يكون مجتهدًا مأجورًا، فليس كل مدافع عن أحدٍ أو معتذر عن أخطائه يكون مصيبًا مأجورًا بل قد يكون موزورًا لا مأجورًا لأنه قد يدافع وينافح ويعتذر بعذرٍ هو في نفسه باطل وخطأ وزلل وخطل، مثل خطأ وخطل وزلل وباطل المُدافع عنه، بل قد يكون العذر الذي أبداه المعتذر عن أخطاء من جانبه الحق والصواب، أقبح مما وقع فيه هذا المخطئ أو ذاك المبطل، فيكون اعتذار والشأن ما ذكر من باب اعتذار المذنب بعذر أقبح من ذنب ويكون مثله كمثل الطبيب الجاهل الذي عمد إلى عين مريضة فكحلها فأعماها.

إذا علمت ذلك فاعلم رحمني الله وإياك، أن مثل هذا الاعتذار مذموم، وأن صاحبه ملوم وغير محمود على ذلك ولا ممدوح ولا مشكور، إذ دافع ونافح واعتذر للمخطئين المخالفين للحق بجهل أو هوى أو عصبيه، واعلم أن مثل هذا المعتذر بالباطل، لم ينصر بتصرفه هذا الدين ولم يكن بصنيعه ذاك من عباد الله الأمناء الناصحين، إذ اعتذر عن الباطل بالباطل، فصار عندنا باطلان باطل المخطئ وباطل المعتذر، وما بذلك يذب عن حياض الشريعة شر الواردين، وإنما الواجب رد الباطل على أهله ولو كان صادرًا من أئمة ناقدين إن مثل هذا الصنيع المذكور لا يزيد الطين إلا بلة، ولا يزيد الخرق والفتق إلا إتساعًا، إن هذا الصنيع لو كان متعلقًا بخطأ أي خطأ في الدين لكان مذمومًا، فما بالك إذا كان هذا التصرف متعلقًا بخطأ يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات لله رب العالمين، إن هذا التصرف والشأن ما ذُكر أشد ذمًا، ذلك لأن الخطأ في باب أسماء الله وصفاته أمر جسيم وخطب في الدين عظيم، وإلحاد في اسماء الله وصفاته مبين.

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ومعلوم أنه قد ضل في باب الاسماء والصفات طوائف من خلق الله، وفرق ذوات عدد كثير بثير، وهو من أعظم الأبواب وأوسعها التي خرجت منها تلك الطوائف والفرق من أهل البدع والشناعة عن أهل السُّنَّة والجماعة، وفارقوا أهل السنة، وفارقهم أهل السنة أيضًا.

ومعلوم أن السلف الصالح - رحمهم الله - ومن تبعهم ممن نهج نهجهم وسلك سبيلهم ممن انتسب إلى مذهبهم ومنهجهم وطريقتهم من العلماء قد شنوا على معاقل المخالفين في هذا الباب كبرى الغارات، مستعينين في ذلك بأفتك الأسلحة المتنوعات المستطاعات، من كتاب رب البريات ومن سنة من ختمت به النبوات محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا، فرجعوا منصورين من تلك الغزوات، نائلين شرف الذب عن دين الله وأسمائه الحسنى وصفاته العليا، قاهرين جيوش التمثيل والتعطيل

والتحريف والتكييف من جميع طوائف الملحدين في أسماء الله وصفاته الجليلات، فنالوا حُسن الثناء في الدنيا مع ما أعد الله لهم في الأخرة من رفيع الدرجات، وتنوع الخيرات، جزاءً لما قدموه من طاعات، وبذلوه في دار الدنيا من تضحيات عظيمات، واجتهادات صائبات، وصد ورد للباطل والمحدثات، بشتى العبارات النيرات، والحجج والبراهين والدلائل الساطعات القاطعات لِلَجاج أهل الأهواء والغوايات، فردوا البدعة بالسُنَّة، والباطل بالحق، ولم يردوا السنة بالبدعة، ولا الحق بالباطل، ولا الباطل بالباطل، كما هو الشأن عند أصحاب الجهالات والضلالات، ولم يعتذروا عن أخطاء وأباطيل أهل الأخطاء والأباطيل بالأخطاء والأباطيل، وإنما شهروا أسلحة الوحيين في وجوه البدع وأهلها، وصَوَّبوا سيوف الكتاب والسُنَّة إلى صدور ونحور الأهواء والأخطاء والضلالات والأباطيل، ودارت رحى الحرب بين السنة والبدعة واشتد أُوَارها فمزَّقت البدع شر ممزق، ورجعت القهقري مدحورة غير منصورة، وكسيرة غير مجبورة.

وصدق الله – عز وجل – إذ يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وأمر الله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١].

ولم يُثْنِ هؤلاء السلف ومن تبعهم من العلماء، لم يُثْنهم عن القيام بواجب النصح والذب عن الدين علو مكانة المردود عليه أو علو كعبه في العلم، أو ذيوع صيته ولو كان مشهورًا في العالمين، ولو كان من ذوي القربى الأقربين، ذلك لأن الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما، وبخاصة إذا كانت مخالفة المُخالف متعلقةً بشيء من أصول الدين، فإنهم والحالة هذه ليعلنون الحملات النكراء، ويشنون الغارات الشعواء منكلين بالباطل وبأهله المعاندين الذين لا يرعوون عن الباطل ولا ينزجرون، ولا إلى الحق يفيئون، مع وصول النذارة إليهم، وقيام الحجة عليهم ممن هم في العلم محسنون، بحيث لا ينفعهم مع ذلك ولا بعد ذلك عذر ولا اعتذار، ولا ينجيهم من المؤاخذة كرّ ولا

فرار، ولات حين مناص ولا فرار، فاستباح العلماء أعراض المخالفين بقدر الضرورة الداعية إلى ذلك، مُقدمين الذب عن الدين وصونه من أي دخن أو دخيل، ومقدمين الإبقاء على الدين على الإبقاء على حرمة أولائكم المخالفين وبخاصةً إذا كانوا سالكين مسالك التدليس والتلبيس متبعين غير سبيل المؤمنين، سبيل السلف الصالحين وإن خفي أمرهم على الكثيرين أو الأكثرين، لاشتباه طريقتهم وخفائها ومكر أصحابها الماكرين، فخدع بهم الأغرار المغفلون إذ كانوا للظن بهم محسنين.

ولـمّا كان الناكب عن مذهب السلف الصالح - رحمهم الله - في باب الأسماء والصفات أو في شيء منه قد حاد حيدًا عظيمًا، إذ مثل صفات الله بصفات خلقه، أو كيفها أو عطّلها أو حرّفها، ولما كان التأويل للصفات، أو لشيء منها يعتبر تحريفًا لها ونفيًا لها، ولما كان بعض الناس في هذا العصر يعتذر بالباطل لمن حرّف بعض صفات الله عز وجل مدّعيًا أنه لم ينفها ولكن أولها، فهوّن بذلك من أمر التحريف لبعض تلك الصفات، لما كان هذا كله، ولما رأيت الأمر أمرًا منكرًا، سللت سيف العلم والحق من غمده، ورمحه من جفنه، إبطالًا لهذه الاعتذارات الباطلة، وتعظيمًا لقدر الله عز وجل وانصافًا للسلف الصالح - رحمهم الله - وإنصافًا للعلماء الذين ساروا في ركابهم على مدار الأعصار في شتى الأمصار، حيث رموا أهل التحريف المسمى بالتأويل عن قوس واحدة وقذفوهم بالشهب الثواقب من الحجج السواطع اللوامع.

ولقد ذم الله عز وجل قومًا لم يقدروا الله عز وجل حق قدره فقال سبحانه وتعالى:
﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾ [الزمر: ٦٧].

ومما لا شك فيه أن من حرَّف ونفى ما أثبته الله أو بعض ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات فقد ألحد في ذلك، ولم يقدر الله حق قدره، وكذلك من حرف ونفى ما أثبته لله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بعض ما أثبته رسول الله صلى الله

عليه وعلى آله وسلم فقد ألحد في ذلك، ولم يقدر الله حق قدره، فهؤلاء لهم نصيب من هذه الآية المذكورة، بخلاف أهل السُنَّة والجماعة، أتباع مذهب السلف الصالح رحمهم الله فإنهم قدروا الله حق قدره وعظَّموه حق تعظيمه، فأثبتوا لله كل ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الوجه اللائق بالله سبحانه وتعالى من غير تمثيل ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تحريف، جامعين بين الإثبات والتنزيه، إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تحريف ولا تعطيل على حد قول الله عز وجل:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

ولم لا يتبعون مذهب السلف الصالح - رحمهم الله - في هذا الباب وفي غيره من الأبواب وهو المذهب الحق الذي لا محيص عنه ولا محيد.

إن مذهب السلف الصالح - رحمهم الله - أسلم وأعلم وأحكم، بخلاف مذهب الخلف المخالفين لمذهب السلف فإن مذهب أولئك الخلف ليس بأسلم ولا بأعلم ولا بأحكم، ولما كان الأمر كذلك تعيَّن على أهل الحق أتباع المذهب الصحيح مذهب السلف الصالح - رحمهم الله -.

تعين عليهم رد الباطل على أهله، ونصرة الحق ونصرة مذهب السلف والسلفيين، وخصوصًا العلماء، وها هنا أمور ينبغي مراعاتها:

الأول: هو بيان الخطأ ورده والحذر والتحذير منه صونًا للشريعة.

الثاني: هو تنزيل الخطأ منزلته باعتبار نوعه وكمِّه.

الثالث: هو رد هذا الخطأ بالأسلوب المناسب لقدره نوعًا وكمًّا.

الرابع: هو الاعتذار لأهل الأعذار وإنصافهم وتحريم الاعتذار لغير أهل الأعذار.

الخامس: هو الاعتذار لأهل الأعذار بالاعتذار الحق وتحريم الاعتذار لهم بالباطل.

فمن خالف في شيء من ذلك فقد سلك سبيل الباطل وجانب سبيل الحق. وفرق كبير بين الاعتذار للمعذور وبين الاعتذار له بالباطل، والتهوين من شأن خطئه مع

كبره وعظمه، فمن لم يحسن الولوج في هذه الأبواب، فلا يطرقن تلك الأبواب ولا يقرعنها.

إذا علمت ذلك فاعلم أن ما ذكرته لك من كون بعض الناس في هذا العصر يعتذر بالباطل لمن حرَّف بعض صفات الله - عز وجل - مدَّعيًا أنه لم ينفها ولكن أوَّلها، اعلم أن ما ذكرته لك من ذلك قبل ليس هو من قبيل الجزاف من الكلام الذي لازمام له ولا خطام، وليس هو أيضًا من قبيل المعدوم الذي لا وجود له، وليس أيضًا من قبيل الإحالة على مجهول، وإنما هو موجود وواقع.

فلقد وقفت على شريط لدكتور جامعي مصري يدعى بأحمد النقيب وهو يعمل بالجامعة المختلطة حيث التبرج الذي يعف القلم واللسان عن وصفه، وقد تكلم المذكور في هذا الشريط عن القدر ثم أردفه بكلام مختلط أيضًا، خلط ومرج فيه الحق بالباطل والباطل بالحق، وركب فيه متن عمياء عرجاء مياه عرجاء فسارت به في الظلماء، في صحراء جدباء جرداء، فخبطت به خبط عشواء ثم ألقته في العراء حيث لا زرع ولا ماء ولا مأوى ولا بناء، فليله برد الشتاء ونهاره حر الرمضاء، ومن كان هذا سبيله فلا إلى نفسه أحسن وإنما إليها قد أساء.

ومع ذلك أقول من كان لوحدة المسلمين ذا اعتناء وكان داعيًا إلى المودة والصفاء، فليرجع عمَّا انتقده عليه أهل العلم من الأخطاء، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل والفناء، وإلا فهي دعاوى جوفاء، يبقى صاحبها في عناء بلا غناء، بحيث لا يغنيه أن تقله أرض ولا أن تظله سماء، إلا أن يشاء شيئًا رب الأرض والسماء، فالنجاء النجاء.

إن جهود العلماء في ذم التأويل المذموم الذي هو في الحقيقة تحريف إن جهودهم في هذا لكثيرة وكثيرة، ولسنا على استعداد لأن ننسف هذه الجهود بجرة قلم من أحد ولا بنسبه ببنت شفته.

أقول: لقد اعتذر المذكور عن بعض المخالفين للحق في بعض صفات الله عز وجل بعذر باطل ووقع في التناقض الذي هو أول مقامات الفساد، كما سيمر بك ذلك في

موضعه إن شاء الله تعالى منقولًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ومعزوًا إلى مصدره، ثم إن المذكور لم ينزل المخالفة منزلتها اللائقة بها مع عظم أمرها، وإني ذاكر لك إن شاء الله ما سمعته أذناي من شريطه متحريًا في ذلك نقل لفظه كما نطق به إن شاء الله.

ولقد أجهدني تفريغ كلامه لأنه درج فيه على التحدث باللهجة العامَّية، والعجيب أنه خريج إحدى الكليات الجامعية التي لها اعتناء ما باللغة العربية وهي كلية الآداب قسم اللغة العربية.

وهاك عبارته إذ قال: «لو إن إنسان في مسألة القدر ومسألة الكلام ومسألة الأسماء ومسألة الأحكام ومسألة القرآن ومسألة القدر ده كله على مذهب أهل السنة والجماعة، ولكن جَهْ في بعض الصفات في بعض الصفات مش كل الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات النقلية في بعض الصفات النقلية، فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها، هل يكون بذلك خارجًا من مسمى أهل السُنَّة والجماعة؟ لأ»، إلى آخر ما قال.

قلت: كلامي معه هنا حوله قوله: «ولكن جَهْ في بعض الصفات». إلى أن قال: «في بعض الصفات النقلية فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها».

فأقول: اعلم - رحمني الله - وإياك أن التأويل للصفة نفي لها، وأن من أوَّل صفة فقد نفاها، وأن التأويل للصفات تحريف لها وأنه مذموم، وأن مثل هذا التأويل منكر عظيم، يجب إنكاره وكسره وهدمه والتنكيل به.

واعلم أن عبارة المذكور وإن كان التناقض فيها ظاهرًا والفساد فيها جليًّا؛ فإنني سأزيدك بيانًا بما أنقله بعد إن شاء الله من كلام أهل العلم بحيث يوقفك ويدلك على خطر التأويل وشره وفساده وضرره في الدين، وبحيث يعلمك أن ضرر التأويل عظيم وشره مستطير.

واعلم أنني هاهنا لست بصدد الحكم على فلان أو فلان من الناس، وإنما

مقصودي الأعظم هنا هو التحذير من التأويل والتنفير منه، والتنكيل به، ورد الاعتذار بالباطل عن الباطل، وبيان أن أهل التأويل وإن كان لبعضهم خدمة جليلة للإسلام إلا أنهم لم ينصروا الإسلام حق النصر، ولم يكسروا البدعة حق الكسر، وسيأتي في كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – ما يؤكد هذا إن شاء الله تعالى في موضعه.

واعلم رحمني الله وإياك أنني سأنقل لك نقولًا عن بعض أهل العلم تبين خطر التأويل، وأنه نفي للصفات وأن فتنته كبيرة، وبليته عظيمة، وهذه النقول على كثرتها قطرة من مطرة، وغيض من فيض مما دوَّنته أيدي العلماء في هذا الشأن وبهذا الصدد، ومما حفلت به كتبهم، بما يؤكد لك بطلان اعتذار المذكور، ويدفع التهوين من شأن ذاك التأويل، ويأتي بنيان التأويل من القواعد، ويجتثه من أصوله ويقتلعه من جذوره، وينقض أسه وأساسه حجرًا حجرًا.

ولقد كانت هذه مقدمة وطليعة بين يدي تلك النقول التي وعدتك بها، والتي ستأتي في حينها المقدر إن شاء الله تعالى، ثبتني الله وإياك على الكتاب والسُنَّة بفهم سلف الأمة، وجنبني وإياك التحريف لكلام الله أو كلام رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وجنبني وإياك التهوين من شأن الباطل والتحريف، ورزقني وإياك تسمية الأشياء بأسمائها الشرعية، وكفانا وإياك شرور التأويل، وأعاذنا وإياك من شرور المؤولين ومن كيد الكائدين ومكر الماكرين وظلم الظالمين وافتراء المفترين وحسد الحاسدين وهو حسبنا ونعم الوكيل، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

والحمد لله رب العالمين.

قلت: وكان الفراغ من هذه المقدمة المباركة النافعة إن شاء الله تعالى كتابة وتسجيلًا في ليلة الأحد الموافق العشرين من شهر رمضان لسنة ستة وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية وهذه المقدمة مع ما يتبعها من كلام متعلق بالتأويل هي الحلقة الثانية من سلسلتي التي ابتدأتها والتي عنوانها تعظيم قدر النبي والسنة والسلف والأئمة وعنوان

هذه الحلقة طليعة الكتائب والأساطيل لقذف ونسف بنيان التأويل وهي رد على أحمد النقيب وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليمًا.

خطه ببنانه وقاله بلسانه

أبو بكر بن ماهر بن عطية بن جمعة المصري

* * *

الشريط الأول

[الشريط الأول]

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾.

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾.

[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد..

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد..

فإني سأنقل لك قريبًا إن شاء الله تعالى نقولًا عن بعض أهل العلم متعلقة بذم التأويل للصفات لبيان أن التأويل داء عضال فتاك، ولبيان عظم خطره، ولبيان أن التأويل نفي للصفات، وأن المؤوّل للصفات نافٍ لها، وأن التأويل للصفات تحريف لها، وخروج عما جاءت به الأدلة المثبتة للصفات، ولبيان أن المؤول للصفات محرف لها، خارج بالنصوص الشرعية عما جاءت لإثباته وتقريره.

ولما كان بعض الناس في هذا العصر ألا وهو الدكتور أحمد النقيب المصري قد اعتذر عن بعض من أوَّل بعض الصفات النقلية بأنه لم ينفها ولكن أوَّلها.

ولما كان هذا الإعتذار باطلًا متناقضًا، كما سبقت الإشارة إليه والتنبيه عليه في طليعة الكتائب والأساطيل لقذف ونسف بنيان التأويل.

لما كان الأمر كذلك، أحببت أن أعزز البيان لبطلان اعتذار المذكور وتناقضه وتهوينه من شأن التأويل لبعض الصفات النقلية الثابتة لله رب العالمين.

ولما كان مذهب التحريف منتشرًا في كثير من البلدان في أرجاء الدنيا في هذا العصر تحت شعار التأويل، ومن هذه البلاد بلد المذكور على مرأى ومسمع ممن كان له عينان يبصر بهما، أو أذنان يسمع بهما، أو قلب يعقل ويفقه به.

ولما كان وضع الشيء في موضعه يعتبر حكمة وعدلاً، وعدم وضع الشيء في موضعه يعتبر ظلمًا، ولما كان فقه الواقع مطلوبًا للتعامل معه.

وذلك بتنزيل الأدلة منازلها بخصوص هذا الواقع وتنزيل الكلام منازله اللائقة به بحيث يتم قمع البدعة لا إحياؤها، أو الإعانة على نشرها بالاعتذار الباطل عن الباطل، أو بالتهوين من أمر ذاك الباطل.

بعبارة أو بأخرى، شعر المتكلم بذلك أم لم يشعر، علم بذلك أم لم يعلم.

ولما كان السلف ذَوي اهتمام بالغ برد البدع والمُحدثات، وزجر وهجر أصحابها، إماتةً لتلك البدع، وإهمالاً لأصحابها، وإخمادًا لذكرهم.

ولما كان الاعتذار بالباطل عن الباطل مردودًا، ولما كان التهوين من أمر الباطل مردودًا ومخالفًا للأدلة الشرعية ولمنهج السلف في رد البدع والمحدثات، لما كان هذا وغيره.

أحببت أن أحشد شيئًا من كلام أهل العلم المبيِّن لحالهم وموقفهم من أمر التحريف لصفات الله عز وجل - أو لبعضها، وكيف أنهم خاضوا حربًا ضروسًا مع أهل التحريف

المسمى بالتأويل، والذي قد طفحت كتب أهل العلم قديمًا وحديثًا برده والتشهير بأهله، معظمين في ذلك قدر الله - عز وجل - مُغْلِقين أبواب ووسائل وذرائع البدع، ومنافحين عن دين الله عز وجل، وعن أسمائه وصفاته حق المنافحة.

* * *

سبيل النصر

ومعلوم أن سبيل نصر المسلمين على عدوهم إنما هو في نصرهم لله - عز وجل - ولا يكون ذلك إلا بإتباع شرعه الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبمجاهدة أهل البدع والمعاصي، ونصيحتهم والذب عن دين الله - عز وجل - فما أعظم أجر من ذب عن هذا الدين وخصوصًا من ذب عن أسماء الله - عز وجل - وصفاته وأفعاله.

وفي المقابل نقول: ما أعظم وزر من نفى عن الله - عز وجل - ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو حرَّف ذلك أو شيئًا منه بلا عذر يكون مثله مقبولًا عند الناس في الدنيا وعند الله - عز وجل - في الآخرة.

ولما كانت المخالفة في باب أسماء الله - عز وجل - وصفاته مخالفة عظيمة، كان ذلك من أعظم مُعَوِّقات النصر، وأسباب منعه وحجبه وحرمان العبد منه، ولما كان توحيد الله - عز وجل - وتحقيقه وتجريده أول الواجبات الشرعية على المُكلَّفين وأعظمها، كان الاعتناء بذلك والاهتمام به وتحقيقه وتجريده أعظم أسباب حصول النصر على الأعداء، فليتفطن إلى ذلك عموم المسلمين حُكَّامهم ومحكوموهم.

بحيث يقفون صفًا واحدًا لتحقيق التوحيد وتجريده، فمن نصر الله - عز وجل - بإثبات أنواع التوحيد الثلاثة أعنى توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، من نصر الله - عز وجل - بإثبات هذه الأنواع وبتحقيقها وتجريدها.

ولم يخالف في شيء منها فقد أتى بأعظم أسباب النصر، ومن خالف ذلك فقد وقع في أعظم المخالفات.

ومن خالف بعض ذلك أو هوَّن من أمر المخالفة فيه فقد وقع في مخالفة من أعظم المخالفات المعوقة للنصر، فمن كان باحثًا عن سبيل النصر فليسلك سبيل الكتاب والسُنَّة بفهم سلف الأمة، وذلك بالعمل بشرع الله - عز وجل - والاهتمام به تقديمًا

للأولى فالأولى، ومن سلك سبيلًا آخر للنصر فإنما يتبع سرابًا لا حقيقة له.

قال الله – عز وجل –: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝﴾ [محمد: ٧].

وقال – عز وجل –: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج: ٤٠].

وقال – عز وجل –: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝﴾ [النور: ٥٥].

ثم قال – عز وجل –: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ۝﴾ [النور: ٥٦].

ثم قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ۝﴾ [النور: ٥٧].

فبالتوحيد وبنبذ الشرك، وبإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يحصل التمكين والنصر على الكافرين والمشركين، وعلى جميع أعداء الإسلام، وعلى أهل البدع وأعداء السُّنن، وبالإيمان، والعمل الصالح، وترك المنكرات والظلم وأنواعه وعلى رأس ذلك الشرك، بذلك كله تحدث الهداية والأمن.

قال الله – عز وجل –: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ۝﴾ [الأنعام: ٨٢].

ولما كان السلفيون هم أولى الناس بدين الله – عز وجل – تعلمًا وتعليمًا وعملًا، كانوا أولى الناس بالنصر في الدنيا والآخرة.

قال الله – عز وجل –: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ۝﴾ [غافر: ٥١].

وقال – عز وجل –: ﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝ إِنَّهُمۡ لَهُمُ

ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣].

فمن نصر توحيد الله - عز وجل - وأسمائه وصفاته وأفعاله بحيث يثبتها على الوجه اللائق بالله - عز وجل - ويرد عنها التمثيل والتعطيل والتكييف والتحريف المسمى بالتأويل.

من فعل ذلك فقد نصر أصل الأصول وكان نصر الله إياه سريع الوصول، وكان أرجى الناس لحصول المأمول.

قلتُ: واعلم - رحمني الله وإياك - أن تأويل الأسماء والصفات نفي لها وتحريف لها وتعطيل لها وإلحاد فيها.

وأن المؤولة للأسماء والصفات محرفة لها معطلة لها ملحدون فيها، مخالفون للكتاب والسُنَّة والإجماع القطعي والعقل والفطرة.

واعلم أن النقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح.

كما أن الفطرة السليمة لا تتعارض مع الكتاب والسُنَّة.

واعلم أن شخصًا لو أنه أوَّل صفة من الصفات ثم ادَّعى أنه لم ينفها ما قبلنا منه ذلك؛ لأنه تأويله إياها نفي لها، فكيف نقبل دعوى غيره له مع أنَّا لم نقبل دعواه هو لنفسه؟

ذلك؛ لأنه ليس كل من ادعى دعوة كانت دعواه صحيحة، وكذلك ليس كل من أبدى اعتذارًا كان معذورًا حتى يقيم البرهان على صحة دعواه، وعلى صحة اعتذاره.

وهيهات أن يثبت المؤول للصفات أو لبعضها برهانًا صحيحًا يدل على صحة دعواه بأن ما ذهب إليه من التأويل للصفات أو لبعضها ليس نفيًا لها.

ولقد أعلمناك مرارًا أن التأويل هو في الحقيقة تحريف.

واعلم - رحمني الله وإياك - أن بالسكوت عن البدع أو الأخطاء أو الزلات، تحيا البدع وتطل برءوسها وقرونها، وتشتعل نارها، وتخفوا السنن وتموت.

قلتُ: وهذا أوان الوفاء لك بما وعدتك به من نقل كلام بعض أهل العلم في ذم التأويل، مشاركة منا في الإجهاز على التأويل، وعلى اعتذار من اعتذر لبعض من حرف بعض صفات الله - عز وجل - بعذر باطل، وللإجهاز على تهوين من هون من أمره.

وعنوان هذه المادة العلمية - حشد الكتائب والأساطيل لنسف بنيان التأويل.

* * *

فصل في النقل عن العلامة المحدث الألباني - رحمه الله -

قال الشيخ العلامة المحدث الفقيه السلفي ناصر السُنَّة وقامع البدعة، محدث هذه الأعصار والأمصار - الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - في مقدمته النافعة لكتابه مختصر العلو للعلي الغفار - للحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله - (طبعة المكتب الإسلامي).

قال ما نصه في صفحة ستٍ وثلاثين:

«وجملة القول في التأويل الذي تمسك به الخلف أنه كما قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في منتصف قصيدته الرائعة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية المعروفة بالنونية».

«هذا وأصل بلية الإسلام من تأويل ذي التحريف والبطلان».

قال[1]: ثم أفاض[2] في سرد أضراره نظمًا بما لا تجده مجموعًا عند غيره نثرًا فراجعه فإنه هام جدًا، وانظرها مع شرحها للشيخ أحمد بن عيسى المسمى «بتوضيح المقاصد وتصحيح القواعد بشرح قصيدة بن القيم».

انتهى كلام العلامة الألباني - رحمه الله تعالى رحمة واسعة-.

قلتُ: وسيأتي النقل من قصيدة ابن القيم - رحمه الله - مع شيء من الشرح للشيخ محمد خليل هرَّاس - رحمه الله تعالى -.

قلتُ: فهل عرف الدكتور المذكور من أي شيء أصل بلية الإسلام عند شيخ الإسلام ابن القيم، إنه من تأويل ذي التحريف والبطلان، لا كما يقول: «فأولها لم ينفها ولكن أوَّلها»، فهل من أوبة عن هذه المخالفة الشنيعة؟

إن أمر التأويل الذي هو التحريف حقيقة لأمر خطير، وإن هذه المخالفة تشد من أجل القضاء عليها الرحال، ويتفانى في ردِّها الرجال.

(١) أي: الألباني - رحمه الله -.

(٢) يعني: ابن القيم - رحمه الله -.

فصل فِي النقل عن الشيخ محمد خليل هراس

- رحمه الله تعالى -

وقال الشيخ محمد خليل هرَّاس- رحمه الله تعالى - في الطبعة الرابعة من شرحه للعقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية -- رحمه الله تعالى - وبمراجعة الشيخ عبد الرزاق عفيفي - ﷺ - قال في صفحة ست عشرة وما بعدها: «والتحريف في الأصل مأخوذ من قولهم حرفت الشيء عن وجه حرفًا من باب ضرب إذا أملته وغيرته، والتشديد للمبالغة، وتحريف الكلام إمالته عن المعنى المتبادر منه إلى معنىً آخر لا يدل عليه اللفظ إلا باحتمال مرجوح، فلا بد فيه من قرينة تبيِّن أنه المراد.

وأما التعطيل: فهو مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

أي: أهملها أهلها وتركوا وردها.

والمراد به هنا نفي الصفات الإلهية، وإنكار قيامها بذاته تعالى.

قال الشيخ محمد خليل هرَّاس - رحمه الله تعالى -: «فالفرق بين التحريف والتعطيل، أن التعطيل نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسُنَّة.

وأما التحريف: فهو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدل عليها».

قلتُ: فالتعطيل نفي للمعنى الحق، والتحريف نفي للمعنى الحق وإثبات للمعنى الباطل، يؤيد ذلك قول الشيخ محمد خليل هرَّاس - ﷺ - إذ قال:

«والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق فإن التعطيل أعم مطلقًا من التحريف، يعني أنه كلما وجد التحريف وجد التعطيل دون العكس».

قلتُ: قوله: «كلما وجد التحريف وجد التعطيل».

أي: كلما وجد التحريف وجد النفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسُنَّة، فإن هذا هو التعطيل، قال الشيخ محمد خليل هراس - ﷺ -:

«وبذلك يوجدان معًا فيمن أثبت المعنى الباطل ونفى المعنى الحق، ويوجد التعطيل بدون التحريف، فيمن نفى الصفات الواردة في الكتاب والسُنَّة وزعم أن ظاهرها غير مراد ولكنه لم يعين لها معنىً آخر وهو ما يسمونه بالتفويض».

قلتُ: فظهر بهذا بطلان قول المذكور حيث قال: «فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها»، أقول بل نفى وحرف.

قلتُ: هذه فائدة مناسبة للمقام.

قال الشيخ محمد خيل هرَّاس – رحمه الله تعالى – بعد الكلام السابق الذي نقلناه عنه والذي قد ذكر فيه التفويض قال:

«ومن الخطأ القول بأن هذا هو مذهب السلف كما نسب ذلك إليهم المتأخرون من الأشاعرة وغيرهم، فإن السلف لم يكونوا يفوضون في علم المعنى، ولا كانوا يقرءون كلامًا لا يفهمون معناه بل كانوا يفهمون معنى النصوص من الكتاب والسُنَّة ويثبتونها لله – عز وجل – ثم يفوضون فيما وراء ذلك من كنه الصفات أو كيفيتها، كما قال مالك حين سُئِل عن كيفية استوائه تعالى على العرش:

«الاستواء معلوم والكيف مجهول».

قال الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى –:

«وأما قوله – يعني شيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله –، إذ قال: «ومن غير تكييف ولا تمثيل».

قال الشيخ محمد خليل هراس في شرحه لقول شيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله تعالى – «ومن غير تكييف ولا تمثيل».

قال: «والفرق بينهما أن التكييف أن يعتقد أن صفاته تعالى على كيفية كذا، أو يسأل عنها بكيف، وأما التمثيل فهو اعتقاد أنها مثل صفات المخلوقين، وليس المراد من قوله «من غير تكييف» أنهم ينفون الكيف مطلقًا، فإن كل شيء لا بد أن يكون على كيفية ما،

ولكن المراد أنهم ينفون علمهم بالكيف، إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته إلا هو سبحانه».

نقل آخر عنه: وقال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - في صفحة ثمانين من شرح العقيدة الواسطية عند شرحه لما ذكره شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله تعالى - من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة**» متفق عليه.

قال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله -: «وأما تأويل ضحكه سبحانه بالرضى أو القبول أو أن الشيء حل عنده بمحل ما يضحك منه، وليس هناك في الحقيقة ضحك، فهو نفي لما أثبته رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لربه، فلا يلتفت إليه».

قلت: فانظر كيف جعل التأويل لصفة الضحك نفيًا لها، ولقد أصاب وصدق - رحمه الله - فرحم الله العلماء ومن سلك مسلكهم.

وقال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - في صفحة أربع وأربعين على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - **من قوله تعالى**: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

قال: قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾.... إلى آخره، في هذه الآيات إثبات صفتين من صفات الفعل له سبحانه، وهما صفة الإتيان والمجيء، والذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة الإيمان بذلك على حقيقته والابتعاد عن التأويل الذي هو في الحقيقة إلحاد وتعطيل».

قلت: قد سبق فيما نقل من كلام الشيخ: أن التعطيل نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة إذا فالتحريف تعطيل وزيادة.

أما الإلحاد فقد قال - رحمه الله - في الصفحة الثامنة عشرة وما بعدها على قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة.

حيث قال: «ولا يلحدون في أسماء الله وآياته».

قال الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى –: «وأما قوله: «ولا يلحدون في أسماء الله وآياته».

فقد قال العلامة ابن القيم – رحمه الله –: «والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها مأخوذ من الميل، كما يدل عليه مادة «لحد»، فمنه اللحد وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه الملحد في الدين المائل عن الحق المدخل فيه ما ليس منه». انتهى ما نقله الشيخ عن ابن القيم – رحمه الله –.

ثم قال الشيخ – رحمه الله –: «فالإلحاد فيها إما أن يكون بجحدها أو إنكارها بالكلية، وإما بجحد معانيها وتعطيلها، وإما بتحريفها عن الصواب وإخراجها عن الحق بالتأويلات الفاسدة، وإما بجعلها أسماء لبعض المبتدعات كإلحاد أهل الإتحاد». انتهى كلامه – رحمه الله –.

وقال الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى – في الصفحة التاسعة والثمانين على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – عن الفرقة الناجية أهل السُنَّة الجماعة إذ قال: «فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهه».

قال الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى – في شرحه لهذا الكلام من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – قال: «قوله «فهم وسط في باب صفات الله إلى آخره، يعني أن أهل السُنَّة والجماعة وسط في باب الصفات بين من ينفيها ويعطل الذات العلية عنها ويحرف ما ورد فيها من الآيات والأحاديث عن معانيها الصحيحة إلى ما يعتقده هو من معانٍ بلا دليل صحيح ولا عقل صريح.

كقولهم: «رحمة الله إرادته الإحسان، ويد قدرته، وعينه حفظه ورعايته، واستواؤه على العرش استيلاؤه»، إلى أمثال ذلك من أنواع النفي والتعطيل الذي أوقعهم فيها سوء ظنهم بربهم، وتوهمهم أن قيام هذه الصفات به لا يعقل إلا على النحو الموجود في

قيامها بالمخلوق، ولقد أحسن القائل حيث يقول:

وقصارى أمر من أوَّل أن ظنوا الظنونا فيقولون على الله ما لا يعلمونا

قال: وإنما سمي أهل التعطيل جهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي رأس الفتنة والضلال، وقد توسع في هذا اللفظ حتى أصبح يطلق على كل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات، فهو شامل لجميع فرق النفاة من فلاسفة، ومعتزلة، وأشعرية، وقرامطة باطنية.

فأهل السنة والجماعة وسط بين هؤلاء الجهمية النفاة، وبين أهل التمثيل المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه، ومثَّلوه بعباده، وقد رد الله على الطائفتين بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهذا يرد على المشبهة.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، يرد على المعطلة.

وأما أهل الحق فهم الذين يثبتون الصفات لله تعالى إثباتًا بلا تمثيل وينزهونه عن مشابهة المخلوقات تنزيهًا بلا تعطيل، فجمعوا أحسن ما عند الفريقين - أعني التنزية والإثبات - وتركوا ما أخطأوا وأساؤا فيه من التعطيل والتشبية» انتهى كلام الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى -.

قلت: فانظر رحمك الله إلى الشيخ حيث سمى أهل التعطيل جهمية وأن لفظ الجهمية توسع فيه حتى أصبح يطلق على كل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات وقد سبق لك أن المؤولة الذين هم في الحقيقة محرفة أهل تعطيل للصفات ولقد مر بك أن التعطيل للصفات هو نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة.

إذا علمت هذا فاعلم أن المؤول هو في الحقيقة، جهميٌّ ممثل معطل محرف، قد جمع الشر كله وأن كل مؤول فيه من التجهم بقدر تحريفه والله المستعان، وتذكر قول شيخ الإسلام ابن تيمية السابق إذ قال عن أهل السُنَّة والجماعة: «فهم وسط في باب صفات الله - سبحانه وتعالى - بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة».

قلت: فإن المحرف لم يحرف إلا بعد أن عطل الصفة ونفاها، وما عطل ونفى إلا

لأنه توهم من إثبات الصفات تمثيل الخالق بالمخلوق، فالمؤول مَثَّل في البدء، ثم عطل ونفى ومثل أيضًا في الوسط ثم حرف في الختام، فانتقل من شر إلى شر. وختم بالتحريف جامع الشرور.

* * *

فصل في النقل عن العلامة ابن عثيمين
- رحمه الله تعالى -

قلت: وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - في كتابه القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى بتقريظ الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله نعالى - طبعة مكتبة العلم، قال في كلامه عن قواعد في أدلة الأسماء والصفات:

«**القاعدة الثانية**: الواجب في نصوص القرآن والسُّنَّة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لاسيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها، ودليل ذلك السمع والعقل.

أما السمع فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝﴾ [يوسف: ٢].

وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي، وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم وبَيَّن أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان.

فقال: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [النساء: ٤٦].

وأما العقل: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبوله على ظاهره وإلا لا ختلفت الآراء وتفرقت الأمة».

انتهى كلام الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى -.

قلت: فقارن رحمك الله بين هذه القاعدة العظيمة التي يقول فيها الشيخ - رحمه الله -

«الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لا سيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها».

قلت: قارن بين هذا الكلام وبين كلام الدكتور المذكور حيث قال: عمن أوَّل بعض الصفات النقلية «ولكن جَهْ في بعض الصفات في بعض الصفات مش كل الصفات في بعض الصفات، في بعض الصفات النقلية في بعض الصفات النقلية فأوَّلها لم ينفها، ولكن أوَّلها».

قلت: قارن بين هذا الكلام وكلام ذاك الإمام تجد كلام الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله تعالى – واضحًا في جعله عدم إجراء نصوص القرءان والسنة على ظاهرها تحريفًا إذ قال:

«الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف».

ولم يقل دون تأويل، إذ إن العدل والحق، تسمية الشيء باسمه، و إن الظلم والباطل تسمية الشيء بغير اسمه، خاصةً إذا ترتب على تسمية الأشياء بغير اسمها محذور شرعي.

وإذا كان الواجب في نصوص القرآن والسنة عمومًا إجراءها على ظاهرها دون تحريف، فاعلم أن الواجب في نصوص الصفات خصوصًا إجراؤها على ظاهرها دون تحريف من باب أولى وأولى وأولى، حيث لا مجال للرأي فيها؛ لأنه إذا ورد الأثر بطل النظر ولا اجتهاد في مورد النص، وإذا ورد نهر الشرع بطل نهر العقل، وإذا ورد نهر الله بطل نهر معقل.

قلت: وما باله – أعني الدكتور المذكور – قد كرر قوله «في بعض الصفات» عدة مرات؟! إن أمر تحريف الصفات لأمر عظيم وخطير، ولو كان ذاك التحريف بصفة واحدة من صفات الله – عز وجل – ثم إن تقييده بعض الصفات المحرفة بأنها نقلية، لا ينفعه في الاعتذار للمخالف، ولا يهون من أمر المخالفة، بل هو حجة عليه لا له، وهو مما يزيد الطين بِلَّة، ومما يؤدي إلى اتساع الفتق على الراتق، والخرق على الراقع.

ذلك لأن الصفة إذا كان ثبوتها مبنيًا، ومتوقفًا على النقل فقط، وإن شئت قلت على

الخبر فقط، وإن شئت قلت على السمع فقط، أقول إذا كان الأمر كذلك فاعلم أنه لا يجوز إدخال العقل بتحريف لهذا النقل أو ذاك الخبر أو ذاك السمع؛ لأن الدليل النقلي أو الخبري أو السمعي لا يجوز معارضته بعقل أحد كائنًا من كان، ذلك لأن الصفة مبنية على الدليل المعصوم المحفوظ بحفظ الله - عز وجل - في كتابه أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وقد قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾.

[الحجر: ٩].

فلا يجوز لأحد كائنًا من كان أن يعارض كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعقله.

وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحجرات: ١].

إن من الخيرللعبد عند ربه، وإن من تقوى قلبه تعظيم حرمات الله - عز وجل - وتعظيم شعائر الله - عز وجل - وتعظيم أمر الدين وتعظيم أمر المخالفة لهذا الدين بحيث يذب عن الشرع أي مخالفة من المخالفات.

قال الله - عز وجل -: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦۗ﴾ [الحج: ٣٠].

وقال - عز وجل -: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ۝٣٢﴾.

[الحج: ٣٢].

وقال - عز وجل -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١١ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ۝١٢ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ۝١٣ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ

أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [النور: ١١-١٨].

أقول: فإذا كان أمر الإفك في حق المخلوق عظيمًا عند الله - عز وجل - فما بالك بالإفك في حق اسماء الله وصفاته، إنه لأعظم وأدهى وأَمَرّ.

إن المخالفة في باب اسماء الله وصفاته وأفعاله منكر عظيم، يجب إنكاره بكل السبل الممكنة والجائزة شرعًا ذلك لأن المخالفة تتعلق بتوحيد الله - عز وجل - فلا تكن يا عبد الله مهونًا من أمر المخالفة لكتاب الله ولسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وسأسوق لك شيئًا يدل على تعظيم الصحابة رضى الله عنهم لأمر المخالفة للكتاب والسنة.

فقد قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - في صحيحه في كتاب الرقاق باب ما يتقى من محقرات الذنوب، ثم قال - رحمه الله تعالى - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا مهدي عن غيلان عن أنس رضي الله عنه قال: «إنكم لتعملون أعمالًا هي أدق في أعينكم من الشعر إن كنَّا لنعدها على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الموبقات». قال أبو عبد الله يعني بذلك المهلكات[1].

قلت: أبو عبد الله هو الإمام البخاري - رحمه الله تعالى-.

قلت: فما بالك بأمر المخالفة في توحيد الله - عز وجل- في أسمائه وصفاته وأفعاله؟! إذا علمت هذا فتذكر قول المذكور «فأولها لم ينفها ولكن أَوَّلها» معتذرًا بذلك عن بعض من أَوَّل بعض صفات الله - عز وجل - فإنا لله وإنا إليه راجعون، إنه لا يجوز لأحد أن يرفع من شأن الأمر الوضيع ولا أن يضع من شأن الأمر الرفيع، ولا

(١) برقم ٦٤٩٢.

يجوز لأحد أن يعظم من شأن الأمر الحقير، ولا أن يحقر من شأن الأمر العظيم، إن هذا العكس والقلب للأمور لظلم، وإن الظلم ظلمات يوم القيامة.

إن هناك فرقًا بين أمر الشرك مثلًا وبين أمر وقوع كثير من المسلمين فيه كدعائهم الموتى والاستغاثة بهم والذبح لهم، والنذر لهم، والطواف حول قبورهم، والتبرك بأتربتهم، إلى غير ذلك من أنواع العبادات، التي لا تجوز إلا لله - عز وجل -.

إن وقوع كثير من المسلمين في الشرك جهلًا منهم لا يجعلنا مثلًا نهون من أمر الشرك وخطورته، وخطره وعظم جرمه ولا يجعلنا نهون من أمر التحذير والحذر من الشرك، ومن جيمع الذرائع المؤدية والموصلة إليه بجميع السبل الشرعية الممكنة في الحذر والتحذير من هذا الشرك.

إن اعتقادنا للعذر بالجهل ولو كان ذاك الجهل متعلقًا بأمر التوحيد، إن اعتقادنا هذا، لا يدفعنا إلى التقليل والتهوين من شأن التوحيد أو من شأن الشرك، وإن كان من صدر منه شرك، أو فعله منسوبًا إلى الزهد والصلاح أو العلم، إن هذا شيء، وهذا شيء آخر.

فكذلك اعتذارنا لبعض المخالفين في باب توحيد الأسماء والصفات ببعض الأعذار الشرعية المقبولة، لا يدفعنا إلى التهوين والتقليل من شأن المخالفة في هذا الباب أبدًا، فالجهة منفكة إذ لا يلزم من كان إثبات الاعتذار المقبول للمعذورين من المخطئين، والمخالفين التهوين من شأن المخالفة خاصة إذا كانت المخالفة فيما قد علمت، فلا بد من العدل ووضع الشيء في موضعه، إذ إن وضع الشيء في غير موضعه ظلم.

وقد روى الإمام البخاري - رحمه الله تعالى- في صحيحه في (كتاب المظالم)، ومسلم - رحمه الله تعالى - في صحيحه في (كتاب البر والصلة والآداب) عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال:

«الظلم ظلمات يوم القيامة».

هذا لفظ البخاري - ﷺ -، وزاد مسلم - رحمه الله تعالى - في أوله: «إنَّ المؤكده».

إن التهوين والتقليل من أمر وشأن مخالفات المخالفين في أبواب الدين عمومًا وفي باب الأسماء والصفات خصوصًا، يجرئ الناس على تلك المخالفات باعتبار أن الأمر هين، ويفتح ألسنة المخالفين على أهل السنة والجماعة بالنقد والطعن، إذا عظم أهل السنة والجماعة شأن المخالفة، وقدروها حق قدرها وفق شرع ربهم.

وظن المخالفون أو اعتقدوا أن عند أهل السنة والجماعة غلوًا في باب الحذر والتحذير من المخالفات.

إما في أبواب الدين عمومًا، وإما في باب التوحيد وباب الأسماء والصفات خصوصًا.

فبعدًا للظالمين الذين يجرون الويلات على أهل السنة والجماعة من قبل المبتدعة، ولا يجوز لأحد أن يعين الناس على باطلهم بأي وجه من وجوه الإعانة.

ولقد قال الله - عز وجل -: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة: ٢].

إن هذا الأمر ألا وهو أمر التهوين من المخالفات للدين، ينطوي على مفاسد كثيرة، علمها من علمها وجهلها من جهلها.

إن تعظيم أمر المخالفات لكتاب الله ولسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبخاصة ما كان من هذه المخالفات متعلقًا بتوحيد الله - عز وجل - ووضع كل شيء في موضعه إن هذا كله من الدين والتقوى.

ولا يجوز لأحد أن يدافع عن أحد ويحامي عنه بالباطل حسبه أن يلتمس له العذر من اجتهاد أو من جهل أو من غير ذلك من الأعذار.

أما الدفاع عن المخالف للحق بالباطل؛ فلا يجوز مهما عظم شأن هذا المخالف ومهما عظم

جاهه وقدره وعلمه وفضله وصلاحه.

كما لا يجوز التهوين من أمر الباطل من أجل الدفاع عن المبطل مهما عظم شأن ذاك المبطل فرد الباطل والرد على المبطل والمخالف وصون الشريعة مقدم على صون أعراض المخالفين والمبطلين.

وقد جمع المذكور بين الشرين بين الاعتذار عن المبطل بالباطل بقوله: «لم ينفها» وبين التهوين من أمر باطل بقوله: «ولكن أوَّلها»، ويحسن أن أتمثل ها هنا بقول القائل، وكثيرًا ما كان يتمثل به شيخنا الوادعي - رحمه الله تعالى -:

أوردهـا سـعد وسـعد مـشتمل ... مـا هكـذا تـورد يـا سـعد الأبـل

قلت: ومما يؤكد أن المؤول نافٍ وممثل ومعطل ومحرف، مما يؤكد ذلك ما قاله الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله تعالى- في كتابه القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى طبعة مكتبة العلم بالقاهرة ابتداءً من صفحة أربع وأربعين إلى صحفة ثلاث وخمسين حيث قال - رحمه الله - وهو يتكلم عن قواعد في أدلة الأسماء والصفات في الفصل الثالث من الكتاب، قال:

«**القاعدة الرابعة:** ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني وهو يختلف بحسب السياق وما يضاف إليه الكلام».

ثم قال - رحمه الله تعالى - تحت هذه القاعدة:

فالكلمة الواحدة يكون لها معنىً في سياق ومعنىً آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنىً على وجه ومعنىً آخر على وجه، فلفظ القرية مثلًا يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة آخرى

فمن الأول:

(قلت: يعني القوم)، قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

ومن الثاني:

قلت: يعني مساكن القوم.

قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

[العنكبوت: ٣١].

وتقول وضعت هذا بيدي فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾

[ص: ٧٥].

لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به.

فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس، وتقول: «ما عندك إلا زيد وما زيد إلا عندك»، فتفيد الجملة الثانية معنىً غير ما تفيد الأولى مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فتغير المعنى به.

إذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:-

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنىً حقًا يليق بالله - عز وجل - وأبقوا دلالتها على ذلك وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم، وقد أجمعوا على ذلك كما نقله ابن عبد البر فقال:

«أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن و السنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك».

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل:

«لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها والواجب حملها على ظاهرها وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يُعتقد التشبيه فيها، لكن

على ما رُوي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة». انتهى.

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى -: نقل ذلك عن ابن عبد البر، والقاضي شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية صفحة سبع وثمانين إلى صفحة تسع وثمانين الجزء الخامس من مجموع الفتاوى لابن القاسم.

قلت: وقع في طبعة مكتبة العلم السالفة الذكر قوله: «نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي وشيخ الإسلام».

بإثبات «واو» بين القاضي وشيخ الإسلام وبإثبات هذه «الواو» يختل المعنى وبحذفها يستقيم، كما في طبعة مكتبة السنة بالقاهرة وطبعة مكتبة الإيمان بالمنصورة، وكما في الصفحة الثامنة والستين، والصفحة السبعين من الجزء الثاني من كتاب الأسماء والصفات، المأخوذ من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - طبعة دار الكتب العلمية، حيث إن هذه «الواو» محذوفة في هذه المراجع الثلاثة.

قلت: وحذفها هو الصواب.

قلت: ولقد حذفت شيئًا مما نقله الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى -، قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - بعد نقله ما سبق: «وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم والثاني باطل، لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب إعتقاده.

وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق وإما عالمين به لكن كتموه وكلاهما

باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنىً باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم المشبهة ومذهبهم باطل محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه، وقد قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟!

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟!

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها فيكون باطلًا، فإن قال المشبه، أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله، فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. [الشورى: ١١].

ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال أو يجعلوا له أندادًا فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤].

وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢].

وكلامه تعالى كله حق يصدق بعضه بعضًا ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: «ألست تعقل لله ذاتًا لا تشبه الذوات؟!» فسيقول: بلى، فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

* * *

الشريط الثاني

[الشريط الثاني]

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟! فسيقول بلى، فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق؟! مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنىً باطلًا، لا يليق بالله وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عامًا في الأسماء والصفات أم خاصًا فيهما، أو في أحدهما فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها، إلى معاني عينوها بعقولهم واضطربوا في تعيينها اضطرابًا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلا وهو في الحقيقة تحريف، ومذهبهم باطل من وجوه:- **أحدهما:** أنه جناية على النصوص حيث جعلوها دالة على معنىً باطلٍ غير لائق بالله ولا مُراد له.

الوجه الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ظاهره، والله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين، ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يصان عن التكييف والتمثيل في حق الله - عز وجل -.

الوجه الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنىً يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم.

لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

[الأعراف: ٣٣].

ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله عن ظاهره إلى معنىً يخالفه، قد قفا ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله كذا، مع أنه ظاهر الكلام.

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنىً أخر لا يدل عليه ظاهر الكلام، وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الإحتمال قولًا بلا علم، فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام.

مثال ذلك قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

فإذا صرف الكلام عن ظاهره وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين، وإنما أراد كذا وكذا، قلنا له: ما دليلك على ما نفيت وما دليلك على ما أثبت؟!

فإن أتى بدليل، وأنى له ذلك!، وإلا كان قائلًا على الله بلا علم في نفيه وإثباته.

الوجه الرابع: في إبطال مذهب أهل التعطيل: أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، فيكون باطلًا؛ لأن الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل: هل أنت أعلم بالله من نفسه؟! فسيقول لا، ثم يقال له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحق؟! فسيقول نعم، ثم يقال له: هل تعلم كلامًا أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟! فسيقول لا،ثم يقال له: هل تظن أن الله سبحانه وتعالى أرد أن يعمي[1] الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟! فسيقول لا، هذا ما يقال له بإعتبار ما جاء في القرآن.

---

(١) قال صاحب القاموس - رحمه الله -: (وعَمَّاهُ تَعْمِيةً: صَيَّرَهُ أعمى، و- معنى البيت: أخفاه) اهـ.

أما بإعتبار ما جاء في السنة، فيقال له: هل أنت أعلم بالله من رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! فسيقول: لا، ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله عن الله صدق وحق؟! فسيقول نعم، ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصحُ كلامًا وأبين من رسول الله؟! فسيقول لا، ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله؟! فسيقول: لا.

فيقال له: إذا كنت تقر بذلك، فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وأثبته له رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على حقيقته ظاهره اللائق بالله، وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك، وصرفه إلى معنىً يخالف ظاهره بغير علم، وماذا يضيرك إذا أثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه، أو سنة نبيه على الوجه اللائق به، فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتًا ونفيًا، أفليس هذا أسلم لك وأقْوَم لجوابك إذا سُئلت يوم القيامة:

﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٦٥].

أوليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها وتعيين معنىً أخر مخاطرةً منك؟!، فلعل المراد يكون على تقدير جواز صرفها غير ما صرفتها إليه! .

الوجه السادس: في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنه يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فمن هذه اللوازم:-

أولًا: إن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه مستلزم أو موهم لتشبيه الله تعالى بخلقه، وتشبيه الله تعالى بخلقه كفر، لأنه تكذيب لقوله تعالى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال نعيم بن حماد الخزاعي – أحد مشايخ البخاري- رحمهما الله-: «ومن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به

نفسه ولا رسوله تشبيها». اهـ.

ومن المعلوم أن من أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، تشبيهًا وكفرًا أو موُهمًا لذلك.

ثانيًا: أن كتاب الله تعالى الذي أنزله تبيانًا لكل شيء وهدىً للناس وشفاءً لما في الصدور، ونورًا مبينًا وفرقانًا بين الحق والباطل، لم يبين الله تعالى فيه ما يجب على العباد إعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك مَوْكُلًا إلى عقولهم يثبتون لله ما يشاءون، ويُنكِرونَ ما لا يريدون، وهذا ظاهر البطلان.

ثالثًا: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها كانوا قاصرين أو مقصرين في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات أو يمتنع عليه أو يجوز، إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسموه تأويلاً.

وحينئذ إما أن يكون النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة، وكلا الأمرين باطل.

رابعًا: أن كلام الله ورسوله ليس مرجعًا للناس فيما يعتقدونه في ربهم وإلـههم، الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع، بل هو زبدة الرسالات، وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة، وما خالفها فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلا، أو التحريف الذي يسمونه تأويلا، إن لم يتمكنوا من تكذيبه.

خامسًا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله.

فيقال في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

إنه لا يجيء، وفي قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**» إنه لا ينزل؛ لأن إسناد المجيء والنزول إلى الله مجاز عندهم، وأظهر علامات المجاز عند

القائلين به صحة نفيه، ونفي ما أثبته الله ورسوله من أبطل الباطل، ولا يمكنه الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره؛ لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصفات أو تعدى إلى الأسماء أيضًا، ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون بعض كالأشعرية والماتريدية، أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه.

فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه،يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه، كما هو ثابت بالدليل السمعي، مثال ذلك أنهم أثبتوا صفة الإرادة ونفوا صفة الرحمة، أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع:

فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما العقل: فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإدارة، ونفوا الرحمة، قالوا: لأنها تستلزم لين الراحم ورقته للمرحوم وهذا محال في حق الله تعالى، وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل،ففسروا الرحيم بالمنعم أو مريد الإنعام.

فنقول لهم: الرحمة ثابت لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عددًا وتنوعًا من أدلة الإرادة فقد وردت بالاسم مثل: «الرحمن الرحيم».

والصفة مثل: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨].

والفعل مثل: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

ويمكن إثباتها بالعقل فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل حين دالة على ثبوت الرحمة لله - عز وجل - ودلالتها على ذلك أبين وأجل من دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس، وأما نفيها

بحجة أنها تستلزم اللين والرقة فجوابه:-

أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها، فيقال الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة، وهذا يستلزم الحاجة والله تعالى منزه عن ذلك.

فإن أجيب بأن هذه إرادة المخلوق، أمكن الجواب بمثله في «الرحمة»، بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق، وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل، سواء كان تعطيلا عامًا أم خاصًا، وبه عُلم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لذلك، لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع بالبدعة وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما أحتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلًا عقليًا، وأوَّلتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلًا عقليًا ونؤول دليله السمعي، فلنا عقول كما أن لكم عقولًا.

فإن كانت عقولنا خاطئة، فكيف كانت عقولكم صائبة؟ وإن كانت عقولكم صائبة، فكيف كانت عقولنا خاطئة؟ وليس لكم في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة بالغة وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إثباتًا لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهًا لا تعطيل فيه ولا

تحريف، و من لم يجعل الله نورًا فما من نور.

ثم قال الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله تعالى –: «تنبيه: علم مما سبق أن كل معطل ممثل وكل ممثل معطل، أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثّل أولًا وعطّل ثانيًا، كما أنه بتعطيله مثَّله بالناقص، وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أُثبت به الصفة حيث جعله دالًا على التمثيل، مع أنه لا دلالة فيه عليه وإنما يدل على صفة تليق بالله – عز وجل –.

الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه .

الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب حيث مَثَّله بالمخلوق الناقص».

هذا كله كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى رحمة واسعة فلله دَرُّه.

قلت: فانظر رحمك الله إلى كلام هذا العالم الجليل والحبر النبيل وهو يتكلم عن القسم الثالث من أقسام الناس بالنسبة لموقفهم من ظاهر نصوص الصفات، وكيف أنه جعل هذا القسم الثالث جامعًا بين التمثيل والإنكار والنفي والتعطيل والتحريف.

فهاك عبارة الشيخ – رحمه الله رحمة واسعة – أعيدها لك مرة ثانية توكيدًا وتثبيتًا قال – رحمه الله تعالى –: «القسم الثالث: من جعلوا المعني المتبادر من نصوص الصفات معنىً باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعني اللائق بالله وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عامًا في الأسماء والصفات، أم خاصًا فيهما أو في أحدهما.

فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عيَّنوها بِعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابًا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلًا وهو في الحقيقة تحريف».

انتهى كلام الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله تعالى – .

فالمؤوّلة لنصوص الصفات محرفة، وتأويلهم تحريف، والمحرفة ممثلة، والمحرفة

معطلة، فإنهم مثَّلوا الله وشبهوه بخلقه أولًا.

ثم عطَّلوا وأنكروا ونفوا صفاته ثانيًا.

ولزم من تعطيلهم تمثيل الله عز وجل بالناقص ثالثًا.

إذ سلبوه ونفوا عنه صفات الكمال اللائقة به.

ثم حرّفوا معاني هذه الصفات رابعًا.

فعينوا لهذه الصفات الثابتة له معاني باطلة بعقولهم، لا يدل عليها اللفظ ولا تدل عليها الصفة، وليست مُراده لله – عز وجل –.

قلت: ومن أراد التبحر والتوسع فعليه بمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى رحمة واسعة – فإنه الفارس المغوار المقدم في هذا المضمار، وإنه القاموس المحيط بما عليه القوم، أو بأكثر ما عليه القوم من تخليط، وسأورد لك نقولاً من كلامه إن شاء الله تعالى

قلت: وأذكرك الآن بقول الدكتور المذكور حيث اعتذر عن بعض من حرف بعض صفات الله – عز وجل – معتذرًا له بقوله: «ولكن جَهْ في بعض الصفات، في بعض الصفات مش كل الصفات في بعض الصفات، في بعض الصفات النقلية، في بعض الصفات النقلية، فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها». انتهى كلامه.

قلت: بئس الاعتذار اعتذاره.

إن في مثل هذا الاعتذار تناقضًا وتهوينًا من أمر التأويل، الذي شنَّ عليه العلماء الغارات في الغَدَايا والعشايا، والغدوات والروحات، وخصوصًا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى الذي قد شحن كتبه بذم التأويل، والرد على المؤولين، والتشنيع عليهم.

إن صنيع الدكتور المذكور ليأتي على هذا الجهد بالنسف، أو على الأقل بالتقليل من شأن كتاباتهم، وفتاواهم، وردودهم في هذا الباب العظيم، باب ذم التأويل.

ثم إني قائل لهذا الدكتور: إنك اعتذرت لبعض من أخطأ وزلت قدمه في باب عظيم

من أبواب الدين ألا وهو باب توحيد الله - عز وجل - في أسمائه وصفاته، حيث اعتذرت بعذر باطل لبعض من حرف بعض صفاته النقلية، بأنه أوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها .

أقول: فهلا اعتذرت لمن انتقد أخطاء المخطئين من السابقين واللاحقين، وردها عليهم نصيحة لله - عز وجل - ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟!

أين الاعتذار لهم؟ إن الاعتذار لهم والشأن ما ذكر سيكون اعتذارًا بحق؛ لأنهم يهدون بالحق وبه يعدلون إنهم، والشأن ما ذكر أولي بالاعتذار.

أم هي الحرب التي شعارها - لا عدل ولا إنصاف - والتي لا يعرف جندها عدلًا ولا إنصافًا؟ ما دامت تلك الحرب ضد السلفيين.

أم هو الكيل بمكيالين، والوزن بميزانين؟

فحسبنا الله ونعم الوكيل.

فائدة: قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - في كتابه (القواعد المثلي في صفات الله وأسمائه الحسني)، وهو يتكلم عن قواعد الصفات، قال - رحمه الله تعالى - في الصفحة الرابعة والثلاثين إلى الخامسة والثلاثين:

القاعدة السادسة: «يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين، أحدهما التمثيل والثاني التكييف، فأمَّا التمثيل فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين.

وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل».

قلت: ثم ذكر دليل السمع والعقل، ثم قال: «والتشبيه كالتمثيل وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال: فأما التكييف فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا من غير

أن يقيدها بمماثل، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

قلت: «ثم ذكر دليل السمع والعقل فمن أراد الوقوف على الأدلة فعليه بالرجوع إلى هذا الكتاب الصغير الحجم الكبير الفائدة – رحم الله تعالى – مؤلفه ومقرظه، ونفع الله به قارئه وناشره وجميع المسلمين.

قلت: إذا علمت ما سبق فتذكر قول الدكتور المذكور الذي اعتذر عن بعض من حرف بعض صفات الله – عز وجل – بقوله: «فأَوَّلها لم ينفها ولكن أَوَّلها»، وكيف أن هذا اعتذار بالباطل عن الخطأ، وكيف أن هذا تهوين من أمر الباطل، وأن هذا التهوين يضعف الولاء للسنة وأهلها، ويضعف البراء من البدع وأهلها، مع قطع النظر عن كون هؤلاء المخالفين والمبطلين الذين يعتذر لهم ذاك المعتذر المذكور، مع قطع النظر عن كونهم معذورين، أم لا؟

فهذا باب وذاك باب أخر، إن المقصود ها هنا هو أنه لا يجوز الاعتذار بالباطل عن الباطل أو المخالفة للدين، وإن المقصود ها هنا أيضًا هو التنبيه على أن التهوين من أمر البدع والمحدثات والمخالفات، سبب لأن تهون تلك البدع والمخالفات على كثير من الناس، بحيث يتلبسون بها أو يثبتون عليها.

فمن قدر الحق قدره، وقدر السنة حق قدرها، وقدر البدعة حق قدرها، عظم وقوى عنده جانب الولاء للسنة وأهلها، وعظم وقوى عنده جانب البراء من البدعة وأهلها، وتسبب في إظهار السنة وأهلها على البدعة وأهلها، وفي إظهار الحق وأهله على الباطل وأهله.

أسال الله أن يجعلنا ممن يُظهر السنة ويحييها، ويميت البدعة ويقصيها، وإن دعوة ليس فيها النصحية لعباد الله وليس فيها بيان خطأ المخطئين، أو زلل الزالِّين، أو ابتداع المبتدعين، إن دعوة هذا شأنها لدعوة ميتة أو شبه ميتة، والله المستعان.

قلت: فقول المذكور عمن حرَّف بعض الصفات النقلية: «فأَوَّلها لم ينفها ولكن

أوَّلها»، قول باطل في نفسه كما سبق، ذلك لأن التأويل للصفة الذي هو في الحقيقة تحريف لها، يعتبر نفيًا لتلك الصفة، شاء المذكور أم أبى، وهذا شأن ما كان من عند غير الله، شأنه أن تجد فيه الاختلاف.

و لذلك يقول الله عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

وها نحن قد وجدنا الاختلاف في كلام المذكور لأنه ليس من عند الله تعالى، فها أنت تراه أثبت لهم تأويلًا لبعض الصفات في أخر كلامه، ونف عنهم نفيهم لهذه الصفات في أول كلامه، مع أن التأويل الذي هو في الحقيقة تحريف يعتبر نفيًا للصفة، وقد مر بك أن المحرف يمثل ويشبه، ثم يعطل وينفي، ثم يقع في التمثيل بالناقص تارة أخري، ثم يحرف، فنقض آخر كلام المذكور أوله.

والحمد لله رب العالمين، وكفى الله المؤمنين القتال.

* * *

فصل في النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

فائدة: قلت: وسأسوق إليك قاعدة جليلة كرها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مجموع الفتاوى له، وها أنا انقلها من الجزء الأول من كتاب الأسماء والصفات لشيخ الإسلام، والمأخوذ[1] من المجلدين الخامس والسادس من الفتاوى له.

قال - رحمه الله تعالى - في (صفحة ثمانين) ومائة - طبعة دار الكتب العلمية - بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، حيث قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مع شيء من الاختصار، قال: «فصل فيه قاعدة شريفة وهي أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية، إنما تدل على الحق لا تدل على قول المبطل، وهذا ظاهر يعرفه كل أحد، فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا على حق لا على باطل».

إلى أن قال رحمه الله تعالى: «والمقصود هنا شيء آخر، وهو أن نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه إذا أعطي حقه وتميَّز ما فيه من حق وباطل وبيَّن ما يدل عليه تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك».

قال: والمقصود هنا بيان أن الأدلة العقلية التي يعتمدون عليها في الأصول والعلوم الكلية والإلهية هي كذلك، انتهي كلامه- رحمه الله تعالى -.

ثم أخذ - رحمه الله تعالى - يبين ويوضح هذه القاعدة بالأمثلة، فذكر بعض الأدلة السمعية التي يحتج بها المبتدعة على مذاهبهم، وبَيَّن أنها لا تدل على ما يذهبون إليه من الباطل، وإنما تدل على الحق الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة.

ثم أخذ - رحمه الله تعالى - في الكلام على الأدلة العقلية التي يحتج بها المبطلون، وبين أنها تدل على مذهب السلف لا على ذهبوا إليه من الباطل.

---

(1) أعني كتاب الأسماء والصفات السالف الذكر.

فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية ذاك الإمام الكبير الذي ردَّ التأويل، الذي هو التحريف، ردَّه في كثير من كلامه، وذلك في كلامه عن البدع وأهلها، وفي كلامه عن التأويل الباطل وأهله المبطلين، فلقد أفسح - رحمه الله تعالى - لهذا الأمر زمنًا طويلًا من عمره، ومساحة كبيرة من كتبه، ومن فتاواه، مبينًا فساد التأويل الذي هو في الحقيقة تحريف.

ومن كان له شيء من الإطلاع على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية عرف ذلك، وظهر له بجلاء ووضوح، فضلًا عن من أطلع على كتبه كلها.

فهذا هو سبيل العلماء الذين قدروا العلم قدرة، وقدروا السنة قدرها، وقدروا مذهب السلف الصالح ﷺ قدره، وأهانوا البدعة وأهلها، وجاهدوا المبطلين بالحجة القاهرة البيِّنة النيِّرة الساطعة، وعظموا شعائر الله وحرماته.

حتى جاءنا المذكور، يقول عمن حرف بعض الصفات النقلية «فأوَّلها لم ينفها لكن أوَّلها»، بهذا التعبير البارد، المتناقض، المتهافت، الساقط، الذي مآل أمره إلى التهوين من أمر التحريف، والذي يعود على جهود مشايخ الإسلام وعلمائه بالتهوين منها أيضًا، وهذا لازم له شاء المذكور أم أبى، إلى غير ذلك من المفاسد.

فمعلوم أن علماء الإسلام قد دحضوا شبهات المحرفة، ولم يهوِّنوا، من أمر التحريف، وإنما ردّوه ردًا شافيًا كافيًا، إن عظم خطورة هذا الأمر هو الذي قد دعاني إلى شيء من التطويل، فإن المقام يقتضي ذلك، حتى يعرف المؤولين الناس علماءهم، وحتى يرجعوا إلى الأكابر.

وإننا لسنا على استعداد لنسف جهود العلماء قديمًا وحديثًا في ذم التأويل الباطل وذم المؤولين المحرفين المبطلين، من أجل كلمة قالها شخص كائنا من كان، ومن أخطأ على الملأ، فإنه يرد عليه على الملأ أيضًا، وإن هذا هو الإنصاف.

ثم إن على المردود عليه المخطىء أن يتوب إلى الله عز وجل - وأن يؤوب عما قال.

ولقد قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾.

[البقرة: ١٥٩-١٦٠].

فعلى المخالف للشرع الملام، لا على من ذب عن دين الإسلام، وعن سنة خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعن مذهب الصحابة والسلف الكرام، ثم إنه لينبغي ويجب أن تبدد هالة التقديس عن أهل الجهل أو التلبيس، وعمن كان ضرره متعديًا إلى الآخرين، صيانة لشرع الملك القدوس.

واعلم أن من الناس من تنفعهم النصيحة، ومنهم من لا يرعوى ولا ينزجر ولا يرتدع إلا بالفضيحة وهتك الأستار، وآخر العلاج الكي، ولكل مقام مقال.

وقد قال الله -عز وجل-: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾﴾ [الطلاق: ٣].

وها أنا أنقل شيئًا من كلام العلم الإمام والحبر الهمام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - ها أنا أنقل شيئًا من كلامه، حتى يعرف الفطن النبيه حقيقة التأويل، الذي هوَّن من شأنه ذاك المذكور، واعتذر لغيره بعذر غير مقبول، ولا شك أن كلامنا في التأويل المذموم، الذي يخرج معاني نصوص الصفات عن ظاهرها المراد لله - عز وجل - ولرسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهذا التأويل هو التحريف حقًا.

قلت: قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في الجزء الأول من كتاب الأسماء والصفات، الواقع في مجلدين، والذي أصله المجلدان الخامس والسادس من مجموع الفتاوى له - رحمه الله تعالى- حيث قال - رحمه الله تعالى - في صفحة إحدى وخمسين ما نصه: «وقد تقدم أنا لا نذم كل ما يسمي تأويلًا مما فيه كفاية»،

قلت: كذا وقع بلفظ «مما فيه كفاية» ولعله بما فيه كفاية.

قال: «وإنما نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسنة، والقول في القرآن بالرأي».

وقال – رحمه الله تعالى – في الصفحة نفسها: «ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى، وبصرف الكلام عن ظاهره، إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة وإن سمي تأولًا وصرفًا عن الظاهر؛ فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن، ليس تفسيرًا له بالرأي، والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين كما تقدم.

قلت: والكلام مع الدكتور المذكور إنما هو بلا شك في هذا التأويل المحذور الذي هو صرف القرآن والسنة عن فحواهما بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين، والذي هوَّن المذكور من أمره وشأنه، حيث قال عمن من حرف بعض الصفات النقلية: «فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها».

قلت: وقد مرَّ بك شيء مما في هذه العبارة من فساد، وها نحن نزيدك بيانًا لفساد هذه المقالة من النقول عن شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى –.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في الجزء الأول المذكور قبل صفحة تسع وعشرة ومائتين في كتابه أو رسالته التي أرسل بها إلى الإمام شمس الدين بالمدينة النبوية طيبة، كما يفهم من مقدمة رسالته إليه، ومن خاتمتها كما في المرجع المذكور، فمما جاء في هذا الكتاب، أو في تلك الرسالة قول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – مخاطبًا الإمام شمس الدين قائلًا: «وأما ما ذكرت من طلب الأسباب الأربعة التي لابد فيها من صرف الكلام من حقيقته إلى مجازه، فأنا أذكر ملخص الكلام الذي جرى بيني وبين بعض الناس في ذلك، وهو ما حكيته لك وطلبته، وكان إن شاء الله له ولغيره به منفعة، على ما في الحكاية من زيادة ونقص وتغيير».

ثم قال – رحمه الله تعالى –: قال لي بعض الناس إذا أردنا نسلك طريق سبيل السلامة

والسكوت، وهي الطريقة التي تصلح عليها السلامة قلنا كما قال الشافعي رضي الله عنه : «ءامنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله وءامنت برسول الله، وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم»، وإذا سلكنا سبيل البحث والتحقيق، فإن الحق مذهب من يتأول آيات الصفات وأحاديث الصفات من المتكلمين، فقلت له: «أما ما قاله الشافعي فإنه حق يجب على كل مسلم أن يعتقده، ومن اعتقده ولم يأت بقول يناقضه فإنه سالك سبيل السلامة في الدنيا والآخرة، وأما إذا بحث الإنسان وفحص وجد ما يقوله المتكلمون من التأويل الذي يخالفون به أهل الحديث كله باطلًا، وتيقن أن الحق مع أهل الحديث ظاهرًا وباطنًا.

إلى أن قال - رحمه الله تعالى - فتواعدنا يومًا فكان فيما تفاوضنا أن أمهات المسائل التي خالف فيها متأخرو المتكلمين ممنْ ينتحل مذهب الأشعري لأهل الحديث ثلاث مسائل: وصف الله بالعلو على العرش، ومسألة القرآن ومسألة تأويل الصفات.

فقلت له: نبدأ بالكلام على مسالة تأويل الصفات فإنها الأم، والباقي من المسائل فرع عليها، وقلت له: مذهب أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف، أن هذه الأحاديث تمر كما جاءت، ويؤمن بها وتصدق، وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل.

وقد أطلق غير واحد ممن حكى إجماع السلف منهم الخطابي مذهب السلف أنها تجرى على ظاهرها مع نفى الكيفية والتشبيه عنها، وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى حذوه، ويتبع فيه مثاله.

فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فنقول إن له يدًا وسمعًا، ولا نقول إن معني اليد القدرة، ومعنى السمع العلم».

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: «وليس غرضنا الآن الكلام مع نفاة الصفات مطلقًا،

وإنما الكلام مع من يثبت بعض الصفات».

إلى أن قال: - رحمه الله تعالى -: ولهذا كانوا يقولون «إن البدعة مشتقة من الكفر وآيلة إليه»، ويقولون «إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة» وكان يحيي بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث، ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية.

وأما من قال منهم بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة، ولكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر».

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: قلت له إذا وصف الله نفسه بصفة، أو وصفه بها رسوله، أو وصفه بها المؤمنون الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة، لابد فيه من أربعة أشياء:-

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعني المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد شيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها، فلابد أن يكون ذلك المعني المجازي ما يراد به اللفظ وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنىً سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

الثاني: أن يكون له دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقتة إلى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنىً بطريق الحقيقة، وفي معنىً بطريق المجاز، لم يجز حمله على المجازي بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثم إن إدَّعى وجوب صرفه عن الحقيقة فلابد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف، وإن ادعي ظهور صرفه عن الحقيقة، فلابد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

الثالث: أنه لابد من أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض، وإلا فإذا قام

دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل نصًا قاطعًا لم يلتفت إلى نقيضه وإن كان ظاهرًا فلابد من الترجيح.

الرابع: أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقتة فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقتة وأنه أراد مجازه، سواء عينه أو لم يعينه، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم دون عمل الجوارح، فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نورًا وهدي وبيانًا للناس وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.

ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علما، وأنصحهم للامة وأبينهم للسنة.

قلت: لنا كذا وقع بلفظ: «وأبينهم للسنة» والظاهر أنه خطأ مطبعي وأن الصواب «وأبينهم ألسنة» لدلالة السياق عليه.

قال - رحمه الله تعالى -: فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره، إلا وقد نصب دليلًا يمنع من حمله على ظاهره، إما أن يكون عقليًا ظاهرًا.

مثل قوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣].

فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها، وكذلك «خالق كل شيء»، يعلم المستمع أن الخالق لا يدخل في هذا العموم، أو سمعيًا ظاهرًا، مثل الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعض الظواهر.

ولا يجوز أن يحيلهم على دليل خفي لا يستنبطه إلا أفراد الناس، سواء كان سمعيًا أو عقليًا، لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنىً، وأعاده مرات كثيرة، وخاطب به الخلق كلهم وفيهم الذكي والبليد، والفقيه وغير الفقيه.

وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه، ويتفكروا فيه ويعتقدوا

موجبه، ثم أوجب ألا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئًا من ظاهره؛ لأن هناك دليلاً خفيًا يستنبطه أفراد الناس، يدل على أنه لم يرد ظاهره كان هذا تدليسًا وتلبيسًا، وكان نقيض البيان وضد الهدي، وهو بالألغاز[١] والأحاجي[٢] أشبه منه بالهدي والبيان، فكيف إذا كانت دلالة ذلك الخطاب على ظاهره أقوى بدرجات كثيرة من دلاله ذلك الدليل الخفي على أن الظاهر غير مُراد، أم كيف إذا كان ذلك الخفي شبهة ليس لها حقيقة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فسلَّم لي ذلك الرجل هذه المقامات».

إلى أن قال- رحمه الله تعالى -: فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وأن الله تعالى خلقه بيده وأن يداه مبسوطتان.

قلت: هكذا بلفظ: «وإن يداه مبسوطتان»، في المرجع المذكور، ولعل ذلك على سبيل حكاية ما في الآية في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

قال شيخ الإسلام- رحمه الله تعالى -: «فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وأن الله تعالى خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصي، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأولى الأمر لا يبينون للناس أن هذا الكلام لا يراد به حقيقتة ولا ظاهره، حتى ينشأ جهم بن صفوان بعد إنقراض عصر الصحابة فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيهم، ويتبعه عليه بشر[٣] بن غياء، ومن سلك سبيلهم من كل مغموص[٤] عليه بالنفاق؟!

وكيف يجوز أن يعلمنا نبيًّنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم كل شيء حتى الخِراءة».

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: ثم يترك الكتاب المنزل عليه وسنته الغراء مملوءة مما يزعم الخصم أن ظاهره تشبيه وتجسيم، وأن إعتقاد ظاهره ضلال، وهو لا يبين ذلك

(١) قلت: الألغاز جمع لُغْز. قال صاحب القاموس - رحمه الله -: «وألغز كلامه، وألغز فيه: عَمَّى مراده» اهـ.
(٢) قلت: قال صاحب القاموس - رحمه الله - (وكلمةٌ مُحْجِيَةٌ): مخالِفةُ المعنى لِلَّفظ وهي الأُحْجِيَّةُ والأُحْجُوَّة» اهـ من القاموس - طبعة مؤسسة الرسالة. الطبعة السادسة ١٤١٩ هجرية.
(٣) «المرِّيسي» كما في القاموس.
(٤) في القاموس: (وهو مَغْموص عليه: مطعون في دينه) اهـ.

ولا يوضحه؟!

وكيف يجوز للسلف أن يقولوا أمرُّوها كما جاءت مع أن معناها المجازي هو المراد، وهو شيء لا يفهمه العرب، حتى يكون أبناء الفرس والروم اعلم بلغة العرب من أبناء المهاجرين والأنصار؟!

ثم قال - رحمه الله تعالى -: قلت له أنا أذكر لك من الأدلة الجلية القاطعة والظاهرة ما يبين لك أن لله يدين حقيقة.

قلت: فذكر أدلة على ذلك من الكتاب والسنة.

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: «فذكرت له هذه الأحاديث وغيرها ثم قلت له: هل تقبل هذه الأحاديث تأويلًا أم هي نصوص قاطعة، وهذه أحاديث تلقتها الأمة بالقبول والتصديق، ونقلتها من بحر غزير، فأظهر الرجل التوبة، وتبين له الحق فهذا الذي أشرت إليه - أحسن الله إليك أن أكتبه وهذا باب واسع، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٤٠].

﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾.

[الكهف: ١٧].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته». إلى آخر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - قلت وقد اختصرت لك كلام شيخ الإسلام، ولولا خشية الطول لنقلته كله لك لنفاسته.

قلت: قد تبين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: أن التأويل المذكور في قول الدكتور المذكور «فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها»، تبين أنه تأويل مذموم، وأنه تحريف للصفات وليس تأويلًا مقبولًا، لأن صرفهم للصفات التي وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ لأن صرفهم لها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه، وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة، لم

يتوفر له هذه الأسباب الأربعة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - والتي لابد منها لصرف الصفة عن الحقيقة إلى المجاز، وعن الظاهر إلى الباطن.

قلت: ولقد تبين مما سبق تناقض الدكتور المذكور، إذ قال «فأَوَّلها لم ينفها ولكن أَوَّلها»، قلت ذلك؛ لأن التأويل الذي هو التحريف في الحقيقة هو نفي للصفة التي دل عليها ظاهر القرآن أو ظاهر السنة، فما نفاه بقوله «لم ينفها»، أثبته بقوله «فأولها»، وبقوله «ولكن أَوَّلها»، وهذا تناقض في الموضع نفسه.

ولقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في الجزء المذكور في صفحة خمسين ومائتين قال - رحمه الله -: «فإن التناقض أول مقامات الفساد».

قلت: واعلم رحمني الله وإياك أن الباطل متناقض مختلف، بخلاف الحق فإنه لا تناقض فيه ولا اختلاف.

❊ ❊ ❊

الشريط الثالث

[الشريط الثالث]

ولقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في الجزء المذكور في صفحة خمسين ومائتين: «وقد كتبت قديمًا في بعض كتبي لبعض الأكابر «إن العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول.

فالشأن في أن نقول علمًا وهو النقل المصدق والبحث المحقق، فإن ما سوى ذلك وإن زخرف مثله بعض الناس خذف مزوق، وإلا فباطل مطلق».

انتهى كلامه - رحمه الله تعالى - .

وقال - رحمه الله تعالى - في الجزء المذكور في صفحة خمس وخمسين ومائتين: «إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكنْ كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولًا له، ثم يريدون صرفه عنه ويجعلون هذا تأويلًا، وهذا خطأ من وجهين كما قدمنا غير مرة».

انتهى كلامه شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -.

قلت: ولما كان المحرف معطلًا، كان إبطال التعطيل والتحريف بالعبارات المتنوعة التي يظهر بها بطلان التعطيل والتحريف أمرًا محمودًا، بخلاف من هون من أمر التحريف.

كقول المذكور الذي قال: «فأوَّلها لم ينفعها ولكن أوَّلها»، يعني بذلك: بعض من أوَّل وحرف بعض الصفات النقلية، فالواجب إعطاء كل منكر قدره من الإنكار المناسب له.

واعلم - رحمني الله وإياك - أن ما نقلته لك وما سأنقله عن العلماء، إنما هو غيض من فيض، وقطرة من مطرة ومن غيث منهمر، لبيان بطلان اعتذار ذاك المعتذر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في الجزء الثاني من المرجع المذكور، قال في صفحة سبع عشرة: «ثم أصل هذه المقالة، مقالة التعطيل للصفات، إنما هو

مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصائبين، فإن أوّل من حُفِظَ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام، أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وأن معنى استوي بمعني استولي ونحو ذلك، هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم ابن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه.

وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن «أبان بن سمعان» وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم، اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم».

إلى أن قال- رحمه الله تعالى - في صفحة عشرين -: «فإذا كان أصل هذه المقالة مقالة التعطيل والتأويل مأخوذًا عن تلامذة المشركين والصابئين واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن بل نفس عاقل أن يأخذ سبيل هؤلاء المغضوب عليهم أو الضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين»؟!

قلت: اعلم رحمني الله وإياك أني ضبطت «سين» سمعان بالكسر، فقد قال صاحب القاموس - رحمه الله تعالى - وسَمَّوا سَمْعُونَ وسَمَاعَة مُخَفَّفَةً وسِمعان بالكسر، وكزبير».

إلى أن قال: «ومحمد بن محمد بن سِمعان، بالكسر السمعاني أبو منصور مُحَدِّثٌ، قال: وبالفتح ويُكسرُ الإمام أبو المظفّر منصور بن محمدِ السَّمعاني، وابنه الحافظ أبو بكرٍ محمدٌ». انتهى مختصرًا.

قلت: ولقد اقتصر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) الجزء الثاني صفحة أربع وتسعين وستمائة - طبعة المكتبة العلمية، بيروت، لبنان - اقتصر على فتح «سين» سَمعان، في نسب أبي المظفر وآل بيته.

قلت: فلعل المذكور معنا ألا وهو أبان بن سِمعان، لعله بكسر السين حملًا على الأكثر والأغلب في الإستعمال، أخذًا من قول صاحب القاموس - رحمه الله تعالى -

«وسَمَّوا سَمْعونَ وسَمَاعة مخففةً وسِمعان بالكسر – إلى أخره، بخلاف سَمعان بالفتح فإنه نص على ما سُمِيَ بذلك، ومع ذلك قال: «ويكسر، فلم يقتصر على الفتح أيضًا، والله أعلى وأعلم، فإلى وقتي هذا لم أقف في ضبط هذا الاسم على شيء شاف كاف.

والله تعالى أعلى وأعلم.

وقال – رحمه الله تعالى – أعني شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – قال في صفحة إحدى وعشرين، من المرجع المذكور: «ومنهج السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله فيعطلوا أسماءه الحسني وصفاته العليا ويحرفوا الكلام عن مواضعة ويلحدوا في أسماء الله وآياته.

وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل، أما المعطلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات فقد جمعوا التعطيل والتمثيل، مَّثلوا أولًا وعطلوا آخرا، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سبحانه وتعالى.

فإنه إذا قال القائل: «لو كان الله فوق العرش للزم إمَّا أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا وكل ذلك المحال ونحو ذلك من الكلام فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله تعالى ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها، كما يلزم من سائر الأجسام».

إلى أن قال – رحمه الله تعالى –: والقول الفاضل هو ما عليه الأمة الوسط، من أن الله مستوٍ على عرشه إستواءً يليق بجلاله ويختص به، فكما أنه موصوف بأنه «بكل شيء عليم» «وعلى كل شيء قدير» وأنه «سميع بصير»، ونحو ذلك، ولا يجوز أن يَثْبُت

للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين، وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها، واعلم أنه ليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصريح، ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلًا.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: في صفحة ثلاث وعشرين ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة من المتأولين لهذا الباب في أمر مريج فإن من أنكر الرؤية يزعم أن العقل يحيلها، وأنه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علمًا وقدرة وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك، يقول إن العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد والأكل والشرب الحقيقي في الجنة، يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش، يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ويكفيك دليلًا على فساد قول هؤلاء، أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جَوَّز وأوجب ما يَدَّعي الآخر أن العقل أحاله، فيما ليت شعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة؟!

فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أوكلما جاءنا رجل أجْدَلُ من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لجدل هؤلاء، وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه:

أحدهما: بيان أن العقل لا يحيل ذلك،

والثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل.

والثالث: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم جاء بها بالاضطرار كما أنه جاء بالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية في الحج والصلاة والصوم وسائر ما

جاءت به النبوات.

الرابع: أن يبيِّن أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يُعجز العقل عن درك التفصيل، وإنما يُعمه مجملًا إلى غير ذلك من الوجوه.

إلى أن قال - رحمه الله تعالى - في صفحة أربع وعشرين، وقد بَيَّن لله على لسان رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، ما هدى الله به عباده، وكشف به مراده، ومعلوم للمؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أعلم من غيره بذلك،وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانا بل هو اعلم الخلق بذلك، وأنصح الخلق للأمة وأفهمهم فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته، كمل كلامه وفعله.

وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه وإما من عجزه عن بيان علمه، وإما لعدم إرادته البيان، والرسول هو الغاية في كمال العلم والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين، والغاية في قدرته على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة، يجب وجود المراد، فعلم قطعاً أن ما بَيَّنه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، حصل به مراده من البيان، وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه، وعلمه بذلك أكمل العلوم، فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بهذا منه، أو أكمل بيانًا منه أو أحرص على هدي الخلق منه، فهو من الملحدين لا من المؤمنين، والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيلهم في هذا الباب على سبيل الإستقامة.

وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف: أهل «التخييل» وأهل التأويل، وأهل «التجهيل».

قال - رحمه الله تعالى -: فأهل «التخييل» هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من

متكلم ومتصوف ومتفقه، فإنهم يقولون: «إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق، لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّن به الحق، ولا هدي به الخلق، ولا أوضح به الحقائق.

ثم هم على قسمين:

منهم من يقول: «إن الرسول لم يعلم الحقائق على ما هي عليه»، ويقولون: إن من الفلاسفة الإلاهية من علمها وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم الأولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة والأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية، باطنية الشيعة وباطنية الصوفية.

ومنهم من يقول: «بل الرسول علمها لكن لم يبيِّنها وإنما تكلم بما يناقضها،أو أراد من الخلق فهم ما يناقضها؛ لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق، ويقول هؤلاء يجب على الرسول أن يدعوا الناس على اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون مع أن ذلك باطل، قالوا لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد، فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر، وأما الأعمال فمنهم من يُقرِّها ومنهم من يجريها هذا المجري[1].

ويقول: «إنما يأمر بها بعض الناس دون بعض، ويأمر بها العامة دون الخاصة، فهذه طريقة الباطنية الملاحدة والإسماعيلية ونحوهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: وأما أهل التأويل، فيقولون: «إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلَّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده إمتحانهم،

(١) قلت: في القاموس: (و«بسم الله مُجراها» بالضم والفتح: مصدرًا جرى وأجرى) اهـ.

وتكليفهم، وإتعاب أذهانهم وعقولهم، من أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته.

قلت: هكذا وقعت هذه العباراة «ويُعْرَف الحق من غير جهته»، فإن كان الأمر كذلك وإلا فهي «ويَعْرِفوا الحق من غير جهته».

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: «وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك، والذين قصدنا الرد في هذه الفُتْيا عليهم هم هؤلاء، إذ كان نفور الناس عن الأوَّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا، لكن أولئك الملاحدة ألزموهم في النصوص، نصوص المعاد، نظير ما ادَّعوه في نصوص الصفات.

قلت: يعني والله أعلم «أن الملاحدة ألزموا أهل التأويل للصفات، ألزموهم بتأويل نصوص المعاد، كما أوَّلوا نصوص الصفات.

قال - رحمه الله تعالى -: «فقالوا لهم»، قلت: «إن القائلين هم أهل التأويل والمقول لهم هم الملاحدة».

قال - رحمه الله تعالى -: فقالوا لهم: «نحن نعلم بالاضطراب أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا فساد الشبه المانعة منه، وأهل السنة يقولون لهم، قلت أي: يقولون لأهل التأويل للصفات.

قال - رحمه الله تعالى -: وأهل السنة يقولون لهم ونحن نعلم بالاضطراب أن الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر وأعظم من نصوص المعاد، ويقولون لهم معلوم أن مشركي العرب و غيرهم كانوا ينكرون المعاد، و قد أنكروه على الرسول و ناظروه عليه، بخلاف الصفات فإنه لم ينكر شيئًا منها أحد من العرب، فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمِعاد، وأن إنكار المعاد

أعظم[١] من إنكار الصفات، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، و ما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به؟!

و أيضاً فقد علم أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد ذم أهل الكتاب على ما حَرَّفوه، و بَدَّلوه، و معلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما بدل و حرف، لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف و كانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات يضحك تعجباً منهم و تصديقا لها، و لم يعبهم قط بما تَعِيبُ النفاةُ أهل الإثبات، مثل لفظ التجسيم و التشبيه، و نحو ذلك، بل عابهم بقولهم: «يد الله مغلولة»، وقولهم: «إن الله فقير و نحن أغنياء»، و قولهم: «إنه استراح لما خلق السموات و الأرض».

فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨].

قلت: لم أقف على سبب نزول لهذه الآية صح مثله بالسند المتصل، إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما ذكر الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - سبب النزول عن قتادة، وقتادة - رحمه الله تعالى - تابعي لم يدرك نزول هذه الآية ولا سبب نزولها، ولقد قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - في تفسير هذه الآية المذكورة من سورة «ق»، قال:

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨].

قال: فيه تقرير المعاد لأن من قدر على خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن قادر على أن يحي الموتى بطريق الأولى والأحرى، وقال قتادة قال اليهود عليهم لعائن الله: خلق الله السموات والأرض في ستة أيام ثم استراح في اليوم السابع وهو يوم السبت، وهم يسمونه يوم الراحة.

---

(١) قلت: أي أكثر وأشهر والله أعلم.

فأنزل الله تعالى تكذيبهم فيما قالوه وتأولوه: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾.

أي: من إعياء ولا تعب ولا نصب، انتهى كلام الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى.

قلت: وذكر الإمام القرطبي - رحمه الله تعالى - نحو هذا في تفسيره المسمى بـ «الجامع لأحكام القرآن»، في الجزء السابع عشر، في الصفحة العشرين[1]، ذكر نحو هذا عن قتادة والكلبي.

قلت: قد علمت ما في رواية قتادة - رحمه الله تعالى -، مع أنه ثقة ثبت كما قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في التقريب أما الكلبي فهو محمد بن السائب بن بشرٍ الكلبي أبو النضر الكوفي، «ألنسابة المفسر، متهم بالكذب ورُمِيَ بالرفض كما في التقريب للحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -.

قلت: ولم يذكر شيخنا العلامة المحدث الفقيه مقبل بن هادى الوادعى - رحمه الله تعالى - لم يذكر في كتابه «الصحيح المسند من أسباب النزول» لم يذكر شيئًا من أسباب النزول لشيء من آيات سورة «ق».

قلت: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - عقب كلامه السابق قال والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن، فإذا جاز أن تتأوَّل الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي أنفرد به أحدهما أَوْلَىَ، والثاني مما يعلم بالاضطراب من دين الرسول أنه باطل، فالأول أَوْلَىَ بالبطلان.

قلت: إذا علمت ما سبق من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فتذكر بعده كلام الدكتور المذكور أعني - أحمد النقيب - حيث اعتذر عن بعض من أوَّل بعض صفات الله عز وجل، فقال: «ولكن جه في بعض الصفات في بعض الصفات، مش كل الصفات في بعض الصفات، في بعض الصفات النقلية، في بعض

(١) طبعة المكتبة التوفيقية.

الصفات النقلية فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها»، حتى تعلم أنه نطق «خلفًا»، وقال شططًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: وأما الصنف الثالث وهم أهل التجهيل فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وإتباع السلف، وقع في الطبعة التي عندي وأتباع السلف، والظاهر أن ما أثبته هنا هو الصواب.

قال - رحمه الله تعالى -: وأما الصنف الثالث وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وإتباع السلف، يقولون أن الرسول لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها إبتداء، فعلي قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه، وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

فإنه وقف أكثر السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وهو وقف صحيح، لكن لم يفرَّقوا بين معني الكلام وتفسيره وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغَلطوا في ذلك فإن لفظ التأويل يراد به ثلاث معان:

فالتأويل في إصطلاح كثير من المتأخرين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقترن بذلك، فلا يكون معني اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلًا يخالف مدلولها، لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون ثم كثير من هؤلاء يقولون: «تجري على ظاهرها، فظاهرها مراد»، مع قولهم: «إن لها تأويلاً بهذا المعني لا يعلمه إلا الله»، وهذا مع قولهم: «إن لها تأويل بهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.

والمعنى الثاني: أن التأويل هو تفسير الكلام، وافق ظاهره أم لم يوافقه، وهذا هو

التأويل في إصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧].

كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق وابن قتينة وغيرهم، وكلا القولين حق بإعتبار، كما قد بسطناه في موضع أخر، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا، وكلاهما حق.

والمعني الثالث: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفُسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن.

كما قال تعالى عن يوسف أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه غلا الله وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها وهو إلا الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره «الاستواء معلوم والكيف مجهول»، فالإستواء معلوم، يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية ذلك الإستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: وكذلك علم وقت الساعة ونحو ذلك فهذا من

التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم، إلى غير ذلك من الوجوه بحسب ما يحتمله هذا الموضع، ما يُعلم به مذهبهم، روى أبو بكر البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول «إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت فيه السنة من صفاته[1]».

إلى أن قال: وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك.

إلى أن قال - رحمه الله تعالى - : وروى الخلّال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان ابن عيينة قال:

سئل ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾.

[طه: ٥].

كيف استوى؟

قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق.

قلت: في مختصر الألباني - رحمه الله تعالى -: لكتاب «العلو للعلي الغفار»، للإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - في صفحة اثنتين وثلاثين ومائة، عن سفيان[2] قال: كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن فسأله رجل فقال:

---

(١) قلت: قال الألباني - رحمه الله - في مختصره لكتاب العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي - رحمه الله - قال في التعليق على هذا الأثر قال في حاشية ص(١٣٨): «قال ابن تيمية في «العقيدة الحموية» (ص٤٣١ ج١ مجموعة الرسائل الكبرى): إسناده صحيح، وتبعه عليه ابن القيم في الجيوش الإسلامية».ص(٤٣. اهـ)

(٢) قلت: قال الألباني - رحمه الله - في مختصره لكتاب العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي - رحمه الله - قال في التعليق على هذا الأثر قال في حاشيه ص (١٣٨): قال ابن تيمية في «العقيدة الحموية» ص (٤٣١ ج١ مجموعة الرسائل الكبرى): إسناده صحيح، وتبعه عليه ابن القيم في «الجيوش الإسلامية» ص(٤٢) اهـ.

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

كيف استوى؟

فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول [والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وفي لفظ آخر صحيح عن ابن عيينة، قال: سئل ربيعة كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول»] ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التصديق.

قلت: قال الألباني - رحمه الله - عقب هذا الأثر عن ربيعة:

«ساقه المصنف (ص٩٨) بإسناده المتصل إلى سفيان الثوري وهو صحيح، وأخرجه اللالكائي في «السنة» (١/٩٣) بإسناد آخر عن ابن عيينة قال: سئل ربيعة...إلخ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الحموية» (ص٨٠) رواه الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات». اهـ. قلت: قد مر بك في كلام شيخ الإسلام - رحمه الله -.

قلت: قال شيخ الإسلام - رحمه الله -:

وهذا الكلام مرويٌّ عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن أبي عبد الرحمن من غير وجه، منها ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي عن يحي بن يحيي قال: «كنا عند ملك ابن أنس، فجاء رجل، فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

[طه: ٥]

كيف استوى؟

فأطرق مالك برأسه حتى عَلاه الرُّحَضَاء، ثم قال «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، ثم أمر به أن يخرج.

قلت: قال صاحب القاموس - رحمه الله تعالى - والرحضاء: العرق إِثْرَ الحمى، أو عرق يغسل الجلدَ كثرةً، انتهى.

قلت: وفي مختصر الألباني – رحمه الله تعالى – لكتاب «العلو للعلي الغفار» للإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – في صفحة إحدى وأربعين ومائة إلى صفحة اثنتين وأربعين ومائة، ما نصه: وساق البيهقي بإسناد صحيح عن أبي الربيع الرشديني في صفحة إحدى عشرة ومائة، عن ابن وهب قال: «كنت عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥].

كيف استوى؟

فأطرق مالك وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: «الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، كيف عنه مرفوع، وأنت صاحب بدعة، أخرجوه، إنتهى كلام الإمام الذهبي الذي نقله عنه الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى –.

قلت: وقال الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – عن أبي الربيع الرشديني قال: قلت لم أجد له ترجمة وهو ابن أخي رشدين بن سعد كما وقع في إسناد البيهقي، ثم أخرجه من طريق أخرى عن مالك به، فهو بمجموع الطريقين قوى عنه، ويزداد قوة بما بعده، ولعله لذلك ثبته المصنف – رحمه الله تعالى –. انتهي كلام الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى –.

قلت: سيأتي تثبيت المصنف وهو الذهبي – رحمه الله تعالى – لهذا الأثر عن مالك قريبًا، فقد جاء في المرجع المذكور فيما ذكره الشيخ الألباني من قول الإمام الذهبي حيث قال «وروى يحيي بن يحيي التميمي وجعفر بن عبد الله وطائفة قالوا جاء رجل إلى مالك، فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥].

كيف استوى؟

قال: فما رأيت مالكًا وجد من شيء، كموجدته من مقالته وَعَلاه الرحضاء يعني: العرق، وأطرق القوم فَسُرِّي عن مالك، وقال: «الكيف غير معقول، والإستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالًا، وأمر به فأخرج، انتهى كلام الإمام الذهبي، الذي نقله عنه الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى –

قال الشيخ الألباني في تفسير كلمة «وجد» قال: أي: تغيظ وحنق.

قلت: وفي القاموس «الحَنَق»: محركةً الغيظُ أو شدته، انتهى .

قلت: وقال صاحب القاموس - رحمه الله تعالى -: وجد عليه تجِدُ ويجُدُ وَجْدًا وجِدةً وَمْوجِدَةً - غضب انتهى، قلت وقال الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - عقب كلامه السابق الذي نقله عنه الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - قال هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة أن كيفية الإستواء لا نعقلها بل نجهلها، وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به لا نتعمق ولا نتحذلق ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته ولا في استوائه ولا في نزوله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا. انتهى كلام الذهبي - رحمه الله تعالى - الذي نقله عنه الألباني - رحمه الله تعالى -.

قلت: وقال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - في تعليقه في الحاشية على أثر مالك في صفحة إحدى وأربعين ومائة عند قول مالك في اللفظ الأخير، «والإستواء منه غير مجهول»، قال أي فهو معلوم، و لذلك نرى أهل العلم حينما ينقلون هذه الجملة عن الإمام مالك يقولون عنه أنه قال، قلت: كذا وقعت بفتح الهمزة- والصواب كسرها -، إنه قال: «الإستواء معلوم»- إلى أن قال الألباني - رحمه الله تعالى - وعليه فالاستواء معلوم معناه لغة بحيث يمكن تفسيره وترجمته إلى لغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله كذاته تعالى وسائر صفاته، انتهى كلام الشيخ المحدث الفقيه السلفي العلامة الألباني - رحمه الله تعالى -.

قلت قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: عقب ما نقله عن ربيعة ومالك، قال: فقول ربيعة ومالك «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان

به واجب، موافق لقول الباقين» «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله، لما قالوا «الإستواء غير مجهول والكيف غير معقول»، ولما قالوا «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم، وأيضًا فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يُفْهَمْ عن اللفظ معنى.

قلت: هكذا في الطبعة التي عندي- و لعل العبارة «لم يُفْهَمْ من اللفظ معنى».

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: «وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، وأيضًا فإن من ينفي الصفات الخبرية، أو الصفات مطلقًا لا يحتاج إلى أن يقول «بلا كيف، فمن قال: «إن الله ليس على العرش»، لا يحتاج إلى أن يقول «بلا كيف»، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا «بلا كيف»، وأيضًا فقولهم «أَمِرُّوها كما جاءت»، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: فلو كانت دلالتها منتفية، لكان الواجب أن يقال «أَمَرُّوا لفظها مع إعتقاد أن المفهوم منها غير مرادف، أو «أَمَرُّوا لفظها مع إعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة» وحينئذٍ لا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ «بلا كيف»، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في صفحة أربعين: وقال محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ إمام الأئمة: «من لم يقل إن الله فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ثم أُلقي على مزبلة، لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة، ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح.

قلت: هاك سنده في مختصر الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - لكتاب «العلو للعلي الغفار» للحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - حيث قال الذهبي فيما نقله عنه الألباني - رحمه الله تعالى - في المرجع المذكور من صفحة خمس وعشرين ومائتين إلى صفحة ست

وعشرين ومائتين، قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانِيء يقول سمعت إمام الأئمة أبا ابكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول «من لم يُقِرَّ بأن الله على عرشه استوى فوق سبع سماواته بائن من خلقه، فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، ثم أُلقي على مزبلة، لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة وأهل الذمة».

قلت: قال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - في المرجع المذكور، أخرجه الهروي أيضًا في ذم الكلام (٦/ ١٢٤/ ٢) من طريق أخرى عن ابن هانِيء والظاهر أنه ثقة، فقد صحح ابن تيمية في الحموية (ص ١١٧) إسناد هذا الأثر.

قلت: قد سبق معك في كلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - تصحيحه لإسناد هذا الأثر.

قلت: وما استظهره الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - من كون ابن هانِيء ثقةً حق، فقد ترجم شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - ترجم لمحمد بن صالح هانِيء في الجزء الثاني من كتابه رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، وهو من منشورات دار الحرمين بالقاهرة الطبعة الأولى لسنة تسع عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية في صفحة ست عشرة ومائتين إلى صفحة سبع عشرة ومائتين حيث ذكر قول الحاكم: «حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانِيء، ثم نقل شيخنا قول الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - من البداية والنهاية إذ قال «محمد بن صالح بن يزيد أبو جعفر الورَّاق وكان يفهم ويحفظ وكان ثقة زاهدًا، إلى آخر ما نقله شيخنا - رحمه الله تعالى -.

ثم قال شيخنا - رحمه الله تعالى -: ذكره ابن كثير في وفيات سنة أربعين وثلاثمائة.

ثم قال شيخنا - رحمه الله تعالى -: وذكر السَّمعاني في الأنساب في مادة الأحنف في ترجمة محمد بن عبد الله بن خليفة أن الحاكم قال في محمد بن صالح بن هانِيء إنه ثقة مأمون.

قال شيخنا - رحمه الله تعالى -: و له ترجمة في الطبقات الكبرى - للسبكي الجزء الثالث، صفحة أربع وسبعين ومائة فقال - رحمه الله تعالى - محمد بن صالح بن هانِيء

الوراق النيسابوري وذكر ترجمته.

قال شيخنا الوادعي - رحمه الله تعالى -: وفي المنتظم[١] الجزء الرابع عشر صفحة ست وثمانين فقال محمد بن صالح بن هانِيء بن زيد أبو جعفر الورَّاق وذكر ترجمته.

قال شيخنا - رحمه الله تعالى -: فعلم أنه في البداية والنهاية سقط اسم جده هانِيء وتصحف زيد إلى يزيد والله أعلم- انتهى كلام شيخنا - رحمه الله تعالى - ورفع درجته.

قلت: ترجمة المذكور في البداية والنهاية لابن كثير في الجزء الحادي عشر صفحة أربع وتسعين ومائة طبعة مكتبة الصفا مطابع دار البيان الحديثة، الطبعة الأولى، لسنة ثلاث وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في صفحة سبعين من المرجع الذي ذكرنا عنه كلامه السابق آنفًا، قال - رحمه الله تعالى -: وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل: «لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها وإنها صفات الله، قلت هكذا بكسر همزة إن، وفتحها جائز هنا، قال: وإنها صفات الله لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة، وذكر بعض كلام الزهري ومكحول ومالك والثوري والأوزعي والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسفيان بن عيينة والفضيل بن عياض ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي والأسود بن سالم وإسحاق بن راهويه وأبى عبيد ومحمد ابن جرير الطبري وغيرهم في هذا الباب، وفى حكاية ألفاظهم طول.

إلى أن قال: ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفوها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا أسبق إليه لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة، إنتهي ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - عن القاضي أبي يعلي - رحمه الله تعالى -.

---

(١) لابن الجوزي - رحمه الله -.

وقال شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – في صفحة سبع وثمانين: «وجماع الأمر أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة، قسمان يقولان تجري على ظواهرها، وقسمان يقولان هي على خلاف ظاهرها وقسمان يسكتون.

إلى أن قال – رحمه الله تعالى – في صفحة تسع وثمانين: «وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها قلت: فذكر كلامًا – رحمه الله تعالى – ثم قال: فهؤلاء قسمان قسم يتأوَّلونها ويعينون المراد مثل قولهم: «استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى إنتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين، وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها لكن نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه».

انتهى كلامه – رحمه الله تعالى.

قلت: فأنظر – رحمك الله – كيف أنه جعل أحد القسمين اللذين ينفيان ظاهرها من يتأولونها ويعينون المراد منها مما يدلك على أن المؤوَّل نافٍ، خلافًا للدكتور المذكور أعني أحمد النقيب، الذي قال معتذرًا عمن حرف بعض صفات الله عز وجل: «فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها».

قلت فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية: فلقد قال في أعقاب ذلك في صفحة إحدى وتسعين: «وقد قال بعض الناس أكثر ما يفسد الدنيا «نصف متكلم ونصف متفقه ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان وهذا يفسد البلدان وهذا يفسد الأبدان وهذا يفسد اللسان».

انتهى كلامه – رحمه الله تعالى – .

وقال – رحمه الله تعالى – في صفحة ثمانٍ وخمسين ومائة وهو في سياق كلامه عن المتكلمين قال: وهؤلاء الجهال يمثلون في ابتداء فهم صفات الخالق بصفات المخلوق،

ثم ينفون ذلك ويعطلونه، فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق، وينفون مضمون ذلك ويكونون قد حجدوا ما يستحقه الرب من خصائصه وصفاته، وألحدوا في أسماء الله وآياته وخرجوا عن القياس العقلي، والنص الشرعي، فلا يبقي بأيديهم لا معقول صريح، ولا منقول صحيح، ثم لابد لهم من إثبات بعض ما يثبته أهل الإثبات من الأسماء والصفات، فإذا أثبتوا البعض، قيل لهم: ما الفرق بين ما أثبتموه ونفيتموه، ولِمَ كان هذا حقيقة ولم يكن هذا حقيقة؟ لم يكن لهم جواب أصلًا، وظهر بذلك جهلهم وضلالهم شرعاً، وقدرًا.

قال: وقد تدبرت كلام عامة من ينفي شيئًا مما أثبته الرسل من الأسماء والصفات فوجدتهم كلهم متناقضين، فإنهم يحتجون لما نفوه بنظير ما يحتج به الناس لما أثبتوه، فيلزمهم إما إثبات الأمرين، وإما نفيهما.

انتهى كلامه – رحمه الله تعالى – .

وقال– رحمه الله تعالى – في صفحة سبع وثلاثين ومائتين: ولفظ التأويل في كلام السلف، لا يراد به إلا التفسير أو الحقيقة الموجودة في الخارج، التي يؤول إليها كما في قوله تعالى «هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله» الآية، وأما إستعمال التأويل بمعني أنه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلي الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به أو متأخر أو مطلق الدليل، فهذا اصطلاح بعض المتأخرين، ولم يكن في لفظ أحد من السلف ما يراد منه بالتأويل هذا المعني.

إلى أن قال – رحمه الله تعالى – في صفحة ثمان وثلاثين ومائتين: «ومن فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة، حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة، ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم الله عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان، وتبين له أن القول في بعض صفات الله كالقول في سائرها، وأن القول

في صفاته كالقول في ذاته، وأن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مع مشاركة إحداهما الأخرى فيما به نفاها كان متناقضًا.

قلت: إنتهى كلام شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله تعالى -.

قلت: سقطت من المطبوعة ألف المد واللين من كلمة إحداهما وهو خطأ، والصواب إثباتها.

قلت: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في صفحة أربع عشرة وأربعمائة، قال ما نصه: «ما من نافٍ ينفي شيئًا من الأسماء و الصفات إلا وهو يزعم أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم، فيكون متشابهًا، فيلزم حينئذٍ أن تكون جميع الأسماء و الصفات متشابهات، وحينئذٍ فيلزم التعطيل المحض، وأن لا يفهم من أسماء الله تعالى وصفاته معنى، ولا يميز بين معنى الحي والعليم، والقدير والرحيم، والجبار والسلام، ولا بين معنى الخلق والاستواء وبين الإماتة والإحياء، ولا بين المجيء والإتيان، وبين العفو والغفران، انتهى كلام شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - .

وقال - رحمه الله تعالى - في صفحة- ست عشرة وأربعمائة قال: قال المحققون كل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات الثابتة بالكتاب والسنة، فإنه متناقض لا محالة فإن دليل نفيه فيما نفاه هو بعينه يقال فيما أثبته، فإن كان دليل العقل صحيحًا بالنفي وجب نفي الجميع، وإن لم يكن لم يجب نفي شيء من ذلك، فإثبات شيء ونفي نظيره تناقض باطل».

انتهى كلام شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -.

❋ ❋ ❋

الشريط الرابع

[الشريط الرابع]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في المرجع المذكور أعني كتاب الأسماء والصفات بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، وهذت الكتاب مأخوذ من المجلدين الخامس والسادس من فتاوى شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى[1] - قال - رحمه الله تعالى - في الجزء الثاني من المرجع المذكور في صفحة خمس وثمانين وثلاثمائة «والمقصود أن أولئك المبتدعة من أهل الكلام لما فتحوا باب القياس الفاسد في العقليات والتأويل الفاسد في السمعيَّات، صار ذلك دهليزًا للزنادقة الملحدين إلى ما هو أعظم من ذلك، من السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، وصار كل من زاد في ذلك شيئًا دعاه إلى ما هو شر منه، حتى انتهى الأمرُ بالقرمطة إلى إبطال الشرائع المعلومة كلها،كما قال لهم رئيسهم بالشام، قد أسقطنا عنكم العبادات، فلا صوم ولا صلاة ولا حج ولا زكاة،

ولهذا قال من قال من السلف: «البدعة بريد الكفر والمعاصي بريد النفاق».

انتهى كلام شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في المجلد الثاني من مجموع الفتاوى، في مجلد مجمل ومفصل اعتقاد السلف - نشر مكتبة «العبيكان» الطبعة الأولي لسنة تسع عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة، قال في صفحة ست عشر قال ما نصه القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله حي بحياه، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه، وغضبه وكراهته فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته

(١) قلت: وقد سبق التنبيه على ذلك كما جاء في كلام المحقق من المجلد الأول (ص٩) ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول من في الآخر.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

فإن قلت: إن إرادته مثلُ إرادة المخلوق، فكذلك محبته ورضاءه وغضبه، وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: إن له إرادة تليق به كما أن للمخلوق إرادة تليق به.

قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضًا وغضب يليق به، وللمخلوق رضًا وغضب يليق به.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -:

وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه.

قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة، وهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض، يقال له فيما نفاه كما يقول هو لمنازعه فيما أثبته.

انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -.

وبه يتبين بطلان قول الدكتور المذكور - أعني أحمد النقيب - بطلانًا أكيدًا مُؤكدًا، حين قال معتذرًا عمن حرف بعض الصفات النقلية بعذر باطل حين قال: «ولكن جه في بعض الصفات، في بعض الصفات، مش كل الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات النقلية، في بعض الصفات النقلية فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها».

وإني ذاكر لك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في موضع آخر ما يدل على أن المؤوَّلة للصفات نفاة لها، قال - رحمه الله تعالى - في المرجع السابق في صفحة إحدى وعشرين: «القول في الصفات كالقول في الذات».

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض،الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض وإما التأويل المخالف لمقتضي اللفظ، قانون مستقيم.

فإذا قيل لهم: لِمَ تأوَّلتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد؟! لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي، وكذا تناقضهم في الإثبات، فإن من تأوَّل النصوص على معنًى من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنًى آخر، لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه فإذا قال قائل تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادة للثواب والعقاب، كان ما يلزمه في الإرادة، نظير ما يلزمه في الحب والمقت والسخط.

إلى آخر كلامه - رحمه الله تعالى -.

قلت: وما أحسن ما قاله ابن القيم - رحمه الله تعالى - في القصيدة النونية المسماة بالكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية، إذ قال في صفحة أربع وعشرين ومائتين - طبعة المكتبة التوفيقية تحقيق هاني الحاج -: قال فصل في المطالبة بالفرق بين ما يتأوَّلوا ما لا يتأول.

ثم قال - رحمه الله تعالى -: «فنقول فرق بين ما أوَّلتة ومنعته تفريق ذي البرهان».

إلى أن قال - رحمه الله تعالى -: «والله لو نشرت شيوخك كلهم لم يقدروا أبدًا على الفرقان».

قلت: وسيأتي مزيد نقل عن ابن القيم - رحمه الله تعالى - من هذه القصيدة العظيمة وذلك في حينه وفي موضعه، إن شاء الله تعالى.

قلت: وها أنا أعِّزز ما نقلته عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أعِّزز ذلك بنقل آخر من المرجع السابق له في صفحة ثلاث وثلاثين، حيث قال - رحمه الله تعالى -:

القاعدة الرابعة: وهو أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها أو أكثرها أوكلها أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مَثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله، بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفة اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيىء الذي ظنه بالله ورسوله حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل، قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله - عز وجل- بغير علم، فيكون معطلًا بما يستحقه الرب.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات، فيكون قد عطل به صفات الكمال، التي يستحقها الرب، ومَثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - ضمن كلامه عن القاعدة الخامسة في الصفحة الثامنة والثلاثين، فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات، هو حقيقة لنفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله تعالى به من الوعد والوعيد، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في صفحة ثلاث وأربعين، وأما التأويل المذموم والباطل، فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأوَّلونه على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل، ويصرفونه إلى معانٍ هي نظير المعاني التي نفوها عنه، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان

الثابت حقًا ممكنًا كان المنفي مثله وإن كان المنفي باطلًا ممتنعًا، كان الثابت مثله، انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –.

وقال – رحمه الله تعالى – في المجلد الثاني من مجموع الفتاوى، الموسوم بمجمل ومفصل الاعتقاد، قال فيه في صفحة ست ومائه، وما بعدها قال: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ظهير له ولا معين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الذي أرسله إلى الخلق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا وعلى سائر عباد الله الصالحين، أما بعد فقد سُئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني ذكره مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد، لما سعى إليه قوم من الجهمية والإتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد[1]، فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة قضاة

(١) اعلم – رحمني الله وإياك – أن وشاية أهل البدع والأهواء بأهل السنة والجماعة أتباع مذهب السلف الصالح بحق، اعلم أن وشيتهم بهم إلى السلاطين والحكام للإيقاع بهم والإفساد بينهم سنة قديمة وما أمر الإمام أحمد بن حنبل وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم – رحمهم الله جميعًا – ما أمر هؤلاء وابتلاؤهم بسبب خصومهم من أهل الباطل منا ببعيد، واعلم – وفقك الله وثبتك على الحق – أن الوشاية بأهل السنة حجة المفلسين في العلم والحجة وبئست الحجة حجتهم هذه في استعدائهم السلاطين والحكام على السلفيين المستضعفين الغرباء، إن هؤلاء الوشاة بأهل السنة والجماعة أتباع مذهب السلف الصالح بحق إن هؤلاء الوشاة نمامون مفسدون وقد صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «لا يدخل الجنة قتات»، أي: نمام، رواه مسلم في صحيحيه عن حذيفة بن اليمان – رضي الله عنهما – فليعلم هؤلاء النمامون الوشاة المفسدون أن الله لا يهدي كيد الخائنين وأنه لا يحيق المكر السيء إلا بأهله وليعلموا أنهم إنما يحضرون قبور هلاكهم بأيديهم ذلك لأن الله يملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته وليعلموا أن الله يدافع عن الذين آمنوا، وأن الله الله ينصر من ينصره، وأن على الباغي تدور الدوائر، وأن من حفر حفرة لأخيه وقع فيها، وأن الظلم ظلمات يوم القيامة، فمن نسب السلفيين إلى أنهم تنظيم مدخلي أو غيره فقد أعظم الفرية وافترى الكذب، ومن زعم أن السلفيين أهل فتنة أو سبب فتنة بسبب كتاباتهم على شبكة الإنترنت أو غير ذلك فإنه كذاب مفترٍ، ذلك؛ لأن أهل السنة والجماعة أتباع مذهب السلف الصالح بحق أهل الأمن في الدنيا والآخرة فهم الدعاة إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.
وقد قال الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾. [الأنعام: ٨٢]. =

= وقال: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠﴾ [فصلت: ٤٠].

إن أهل الفتنة هم أهل أهل الأهواء والبدع والضلالات من بنائيين وقطبيين وسروريين ومن جميع أهل الأهواء والبدع وممن داهنهم وذب عنهم وأصل لهم الأصول الفاسدة أو كره الكلام فيهم وإن تزيا هؤلاء بزي السلفية فإن هذا لا يغني من الحقيقة شيئًا، فكم من أدعياء لاتباع مذهب السلف وهم من الخوارج المفسدين باللسان أو السنان، ولقد كشفت - والحمد لله - صحائف كثيرين من هؤلاء الأدعياء وبان أمرهم واتضح وافتضحوا، فلا تستروا - معشر أهل الأهواء - عوراتكم بالشكاية والوشاية بالسلفيين إلى السلطان، وإنما يجب عليكم أن تعودوا لمذهب السلف الصالح بصدق، وإلا فإن السلفيين لكم بالمرصاد وسيكشفون باقي الصحائف قريبًا إن شاء الله وبيننا وبينكم الأيام والليالي وسنن الله الجارية في نصر المؤمنين المتمسكين بشرعه وإخزاء أعداء أوليائه، أعاذ الله حكام المسلمين من أن يكونوا آذانًا صاغية لأهل الوشاية والنميمة والفتنة والافتراء والكذب وأعاذهم من الظلم والجور ومؤاخذة الناس بغير جرم ولا جريرة، إن أهل السنة والجماعة أتباع مذهب السلف الصالح سبب لأمن البلاد والعباد ولصلاح الدين والدنيا بخلاف أهل التكفير والتثوير والتفجير والساكتين عن بيان ضلال وانحراف هؤلاء من دعاء الحاجة إلى البيان.

إن السلفيين بحق هم أتباع الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة لا بفهم حسن البنا ولا سيد قطب ولا محمد الغزالي ولا القرضاوي ولا الهضيبي ولا التلمساني ولا محمد سرور ولا سفر الحوالي ولا سلمان العودة و لا عبد الرحمن عبد الخالق ولا أبي الحسن المصري نزيل مأرب ولا بفهم محمد بن حسَّان المصري وأحمد النقيب والحويني ومحمد بن إسماعيل المقدم ومن على شاكلته من أهل الإسكندرية، ومن على شاكلة هؤلاء جميعًا.

إن السلفيين أهل اتباع لا ابتداع، وأهل تميز للصف السلفي عن الصف الخلفي وأهل تجميع على سنة وحق لا أهل تمييع وتضييع وتجميع على بدع وضلالات ومداهنات، وليعلم هؤلاء الوشاة وغيرهم من أهل الأهواء أن السلفيين يخْبرون أحواكم ويعرفون فساد مقالكم وسيبينون للناس ضلالكم، ولا يخافون لومة لائم، ولا يستوحشون من قلة ولا يغترون بكثرة، وسل أدعياء السلفية المتسترين بها هل نفعتهم جموع أتباعهم وكثرتهم حينما صوب أهل الحق سهام الحق إليكم فكشفوا عن حقيقة أمركم ومكنونه ومخبوئه من التدليس والتلبيس والضلالة؟! سلهم إن كانوا ينطقون أو يجيبون، أتريدون تجميعًا وتمييعًا وتضييعًا، بحيث يتم لكم ما تريدون من إقامة الخلافة الإسلامية الكبى المزعومة على حساب الحق والسنة ومذهب السلف الصالح، هيهات هيهات لما تؤملون وتخططون ما دام في السلفيين عرق ينبض، إن السلفيين سيفسدون عليكم خططكم الباطلة المؤسسة على شفا جرف هار، واعلموا أنه لا خير في تجميع ليس فيه السلفيون، إن السلفيين يوقرون العلماء الكبار ويعرفون لهم قدرهم كابن باز والألباني وابن عثيمين والوادعي والمدخلي والنجمي والفوزان وغيرهم من أهل العلم الكبار ومع ذلك لا يتعصبون لأحد منهم على حساب الحق أي حق وإنما هم يحبونهم ويوقرونهم وينزلونهم منازلهم غير مستخفين بهم بخلاف أهل الأهواء فإنك تراهم عند العلماء إن كان في ذلك مصلحتهم وإلا فهم من أبعد الخلق عنهم ومن أشدهم بغضًا لهم وتنفيرًا منهم وبخاصة أهل النقد والجرح والتعديل منهم الذين يزيفون باطل المبطلين، ويكشفون عوار المفسدين، إن لهؤلاء النقاد منة في عنق كل سلفي عرف الحق من طريقهم أو عرف شيئًا=

المذاهب الأربعة وغيرهم من نوَّابهم والمفتين والمشائخ مما له حرمة وبه اعتداد، وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد، وذلك يوم الاثنين ثامن رجب عام خمس وسبعمائة.

فقال لي: هذا المجلس عقد لك فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك وعما كتبت به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد.

= منه بسببهم، أما أنتم فقد نصبتم من أنفسكم علماء ولم تكتفوا بأن تجعلوا رأسكم برأس هؤلاء العلماء، مع أنكم لستم لذلك بأهل بل خالفتموهم وأنزلتم أنفسكم منازل رفيعة وخدعتم أتباعكم - فيا لها من مراة ويا له من خداع كبير ويا له من تقليد وتعصب شديد من أتباعكم لكم إذ قد ربيتموهم على ذلك - فارحموا أنفسكم وأتباعكم فإلى متى تعيشون على هذا الحال المؤلم؟ ألا ترجعون إلى مذهب السلف فتستريحوا وتريحوا أتباعكم الحيارى؟ إن السلفيين مطمئنون لما هم عليه من اتباع الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، والسير في ركاب كبار العلماء إذ لا أمن ولا أمان ولا طمأنينة ولا سكينة ولا نجاة في غير مركبهم وسفينتهم وفي الختام أقول: لقد قلت لأكثر من رجل مسئول في الدولة أعني بلدي مصر - حفظها الله وسائر بلاد المسلمين - قلت في بعض استجواباتهم لي:

إن لم نكن أحرص منكم على أمن البلاد فلن نقل عنكم - إن شاء الله.

وأقول الآن: لو أن لي أجنحة أو يدًا وقدرة على صد ورد أي عدو يريد مصر أو غيرها من بلاد المسلمين بسوء لنشرت أجنحتي ومددت يدي إلى أقصى حد يمكنني ومع ذلك فإنني من أبعد الناس عن أبواب السلاطين اقتداء ببعض السلف الصالح في هذا من غير خروج على الجماعة ومن غير شق عصا الطاعة، ومن غير كفير الحكام المسلمين وولاة أمورهم خلافًا لأهل الأهواء الذين يرون السيف على أمة محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -.

وإن استدعينا واستجوبنا عند رجل الدولة وأولياء الأمور فإننا

وإن استدعيت واستجوبت فإني أرى لهم حقًّا في عنقي من النصيحة وعدم الغش والخديعة والنفاق والكذب وهم أولى الناس بأن ينصحوا؛ لأن في نصيحتهم وصلاحهم صلاح الدين والدنيا وصلاح العباد والبلاد، ووالله إني لأحب الخير للمسلمين وديار المسلمين ولكن لا بد من جهاد أهل الأهواء والبدع الذين يلبسون الحق بالباطل ويفسدون العباد والبلاد وقد يكونون سببًا في فساد بعض الولاة وإيقاعهم في الظلم كما حصل في عهد الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

إن العضو الفاسد لا بد من علاجه فإن لم يمكن علاجه بقي استئصاله حتى لا تفسد سائر الأعضاء، وكذلك أهل الأهواء والبدع فإنهم إن تركوا وما يريدون وما يهوَوْن ويشتهون فسدوا وأفسدوا فلا بد - والشأن ما ذكر - من إعلان النكير عليهم وتشديد الوطأة عليهم.

وأخيرًا أقول لأهل الأهواء والبدع: إن نفسي وعرضي وأهلي ومالي وأولادي دون ديني، والحمد لله الذي وفقني من أول أمري إلى المذهب السلفي من قبل رحلتي إلى اليمن ومن بعد رجوعي وإلى يومي هذا، وأسأل الله أن يثبتني على الحق فيما بقي من عمري وأن يثبت جميع إخواننا على الحق ويبصرهم به والحمد لله رب العالمين.

وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك.

فقلت: أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم، وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتابًا ابتداء أدعوه بها إلى شيء من ذلك، ولكن كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم.

إلى أن قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: وكان يرد عليَّ من مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره، فأجيبه بالكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة.

فقال: نريد أن تكتب لنا عقيدتك.

فقلت: اكتبوا، فأمر الشيخ كمال الدين أن يكتب، فكتب له جُمل الاعتقاد في أبواب الصفات والقدر ومسائل الإيمان والوعيد والإمامة والتفضيل، وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة، الإيمان بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

إلى أن قال شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى –:

«**وقلت أيضًا**: «كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه، وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده»».

قلت: الضمير في «حضورها» يعود على العقيدة الواسطية، التي كتبها شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – وسيأتي ذكرها في كلامه إن شاء الله.

قال – رحمه الله تعالى –: وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده.

لكنني قلت أيضًا بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرت فيها فصلًا إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف، ثم أرسلت من

أحضرها ومعها كراريس بخطي من المنزل، فَحُضِّرت العقيدة الواسطية.

إلى أن قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: فكان مما اعترض عليَّ بعضهم لما ذكر في أوَّلها «ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟

ومقصوده: أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، إما وجوبًا وإما جوازًا.

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله تعالى في كتابه وهو إزالة اللفظ عما دلت عليه من المعني مثل تأويل بعض الجهمية؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٤٦].

أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحًا، ومثل تأويلات القرامطة والباطنية وغيرهم من الجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم.

فسكت وفي نفسه ما فيها، وذكرت في هذا المجلس أني عَدَلتُ من[1] لفظ التأويل إلى لفظ التحريف.

قال - رحمه الله تعالى -: «لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه، وأنا تَحَّريت في هذه العقيدة إتباع الكتاب والسنة، فنفيت ما ذمه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات لأنه لفظ له عدة معان كما بينته في موضعه من القواعد».

قلت: وقد مَرَّ بك شيء من ذلك.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: فإن معني لفظ التأويل في كتاب الله، غير معني التأويل في إصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه، وغير معني لفظ التأويل في إصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ لأن من المعاني التي قد تسمي تأويلًا ما هو صحيح، منقول عن بعض السلف، فلم أنفِ ما تقوم به الحجة على صحته، فإذا ما

---

(١) كذا ولعل صواب العبارة: عدلت عن.

قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف فليس من التحريف وقلت له أيضًا ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥].

وكان أحب إليّ من لفظ ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإن كان قد يعني بنفيه معنًى صحيحًا، كما قد يعني به معنًى فاسدًا.

إلى أن قال شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – فقلت: قولي: «من غير تكييف ولا تمثيل» ينفي كل باطل، وإنما اخترت هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف، كما قال ربيعة ومالك وابن عيينة وغيرهم، المقالة التي تلقَّاها العلماء بالقبول «الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فاتفق هؤلاء السلف على أن التكييف غير معلوم لنا، فنفيت ذلك اتباعًا لسلف الأمة وهو أيضًا منفي بالنص، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف، وحقيقة صفاته، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كما قد قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في التأويل والمعني والفرق بين علمنا بمعني الكلام وعلمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفي بالنص والإجماع القديم، مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف، إذ كُنْهُ الباري غير معلوم للبشر، انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –.

قلت: فكن رحمك الله – متحريًا لألفاظ الكتاب والسنة، وألفاظ السلف (رحمهم الله تعالى).

قلت: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في موضع أخر من المجلد الثاني من مجموع الفتاوى الموسوم بـ – مجمل ومفصل الاعتقاد – صفحة خمس وثلاث مائة، وما بعدها.

حيث قال - رحمه الله تعالى -: وذلك أن لفظ التأويل قد صار بسبب تعدد الإصطلاحات له ثلاثةُ معان:

أحدها: أن يراد بالتأويل حقيقةُ ما يَؤُول إليه الكلام، وإن وافق ظاهره، وهذا هو المعني الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾.

[الأعراف: ٥٣].

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد، اللهم اغفر لي**»، يتأوَّل القرآن».

قلت تنبيه: عزا المعلقان على المرجع المذكور، عَزَوَا حديث عائشة رضي الله عنها إلى البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد.

قلت: ولفظه عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي**».

ولفظه عند ابن ماجة: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي».

وأما لفظه عند الإمام أحمد في مسنده فلينظر في مسند عائشة رضي الله عنها منه، إذ ليس موجودًا عندي الآن.

قلت: ولهذا الذكر والدعاء، ألفاظ أخرى عند الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في صحيحه، ليس منها هذا اللفظ الذي أورده شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فلينظر وليحقق.

قلت: قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -:

والثاني: يراد بلفظ التأويل «التفسير»، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد إمام أهل التفسير: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه» فإنه أراد بذلك

تفسيره وبيان معانيه وهذا مما يعلمه الراسخون.

والثالث: أن يراد بلفظ التأويل صرف اللفظ عن ظاهرة الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك، لدليل منفصل يوجب ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفًا لما يدل عليه اللفظ ويبينه، وتسمية هذا تأويلًا لم يكن في عُرْفِ السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلًا طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام.

وظن هؤلاء أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

يراد به هذا المعنى.

ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين:

قوم يقولون: إنه لا يعلمه إلا الله.

وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه.

وكلتا الطائفتين مخطئة، فإن هذا التأويل في كثير من المواضع أو أكثرها وعامتها، من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة الباطنية، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأئمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب.

قلت: إذا علمت ذلك فتذكر قول المذكور - أعني الدكتور أحمد النقيب - حينما قال معتذرًا عن بعض من حَرَّف بعض صفات الله عز وجل، حيث قال: «فأوَّلها لم ينفِها، ولكن أوَّلها» تزدد عجبًا.

قلت: ثم قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وقد صنف الإمام أحمد كتابًا في الرد على هؤلاء وسمَّاه «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأوَّلته على غير تأويله».

قلت: قد ضبطت العنوان بضم دال كلمة الرد بناءً على الحكاية[1].

---

(١) واعلم - رحمني الله وإياك - أنني أذكر لك أسماء من نقلت عنهم أو ذكرتهم على الحكاية فتفطن إلى ذلك.

قلت: قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه، ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة: إن رسول الله لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها، ولا قالوا: إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه.

انتهى كلام شيخ الإسلام ابن ايمية - رحمه الله تعالى -.

وبعده يُقال: قطعت جهيزةُ قول كل خطيب.

قلت: واعلم - رحمني الله وإياك - أنني قد نوعت لك عبارات من نقلت لك عنهم من أهل العلم، وخصوصًا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وذلك لمزيد توكيد البيان والتدليل على بطلان التحريف المسمي بالتأويل، ولبيان بطلان اعتذار من اعتذر عن بعض من حَرَّف بعض صفات الله -عز وجل- حيث اعتذر بعذر هو من جملة الأباطيل.

واعلم - رحمني الله وإياك - أنني لست بصدد استيعاب أقوال العلماء في هذا الباب، فإن هذا أمر يطول جدًا، إن لم يكن مستحيلًا، وإنما أوقفتك على جمل من كلام أهل العلم، أعني كلام بعضهم، ومع ذلك فإنني سأعزز إن شاء الله هذه النقول بنقول أخرى عن الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - وذلك من قصيدته «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، وقد وعدتك فيما سبق بذلك، وهذا أوان الوفاء بالوعد.

* * *

فصل في النقل عن الإمام ابن القيم - رحمه الله -

ذكر الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في قصيدته النونية المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ذكر ثلاثة وعشرين فصلًا متتاليًا متواليًا في إثبات صفة علو الله - عز وجل - على خلقه، وقد نوع الأدلة في ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، وأثبت صفة الإستواء لله عز وجل - على عرشه، من غير تمثيل ولا تعطيل، ومن غير تحريف ولا تكييف، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا لمن حَرَّف هذه الصفة وفَسَّر الاستواء بالاستيلاء، مخالفًا بذلك الكتاب الصريح والسنة الصحيحة والإجماع القطعي واللغة، والعقل والفطرة متبعًا في ذلك غير سبيل المؤمنين، وكان عدد الأبيات في تلك الفصول اثنين وعشرين وسبعمائة بيت، ابتداءً من البيت المرقوم بخمسة وأربعين وألف إلى البيت المرقوم بستة وستين وسبعمائة وألف.

قلت: ولقد إعتمدت في نقل المتن طبعة - المكتبة التوفيقية - على ما فيها من أخطاء[1]، سأشير إلى ما يتعلق بها أذكره هاهنا في موضعه إن شاء الله تعالى، كما اعتمدت فيما أنقله من شرح، شرح الشيخ العلامة محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى- وذلك من طبعة دار الكتب العلمية ببيروت لبنان - الطبعة الثالثة لسنة أربع وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

قال الإمام ابن القيم- رحمه الله تعالى - في أثناء تلك الفصول والأبيات عند البيت المرقوم برقم ثلاثة وعشرين وخمسمائة وألف إلى البيت المرقوم برقم ستة وعشرين وخمسمائة وألف، قال- رحمه الله تعالى -:

---

(١) وهي بتحقيق هاني الحاج، وهي عن التحقيق في مكان سحيق كما سيمر بك ما يدل على ذلك هي طبعة ذات أخطاء كثيرة في ضبط النص مما يحول دون الانتفاع بالكتاب على أكمل وجه.

يـــا قومنــــا والله عـــــن لقولنـــــا	ألـــف تـــدل عليـــه بـــل ألفـــان
عقلًا ونقـلًا مـع صـحيح الفطـرة الــ	أولى وذوق حــــــلاوة الإيــــــمان
كـــــل يـــــدل بأنــــه ســـــبحانه	فـــوق الـــسماء مبـــاين الأكــــون
أتــــرون أنـــا تـــاركوا ذا كلـــه	لجعــــاجع التعطيـــــل والهــــذيان

ثم قال- رحمه الله تعالى - في آخر ما قال في آخر هذه الفصول بعد أن ذكر بعض الأدلة من السنة على إثبات صفة العلو والاستواء على العرش، قال - رحمه الله تعالى - عند البيت المرقوم بخمسة وستين وسبعمائة وألف، قال - رحمه الله تعالى -:

وقـــد اقتـــصرت عـــلى يـــسير مـــن	كثـــير فائـــت للعـــد والحـــسبان
مـــا كـــل هـــذا قابـــل التأويـــل	بـــالتحريف فاســـتحيوا مـــن الـــرحمن

ثم قال- رحمه الله تعالى - في صفحة ست ومائة «فصل في جناية التأويل على ما جاء به الرسول والفرق بين المردود منه المقبول» ثم ذكر أبياتًا إبتداءً من البيت المرقوم برقم سبعة وستين وسبعمائة وألف، إلى البيت المرقوم برقم ثلاثة وثلاثين وثمانمائة وألف، قال - رحمه الله تعالى - :

هـــذا وأصـــل بليـــة الإســـلام مـــن	تأويـــل ذي التحريـــف والـــبطلان
فهـــو الـــذي قـــد فـــرق الـــسبعين بـــل	زادت ثلاثًـــا قـــول ذي البرهـــان

قلت: يصح نصب قول ورفعه، قال- رحمه الله تعالى -.

وهـــو الـــذي قتـــل الخليفـــة جـــامع الــــ	قـــرآن ذا النـــورين والإحـــسان
وهـــو الـــذي قتـــل الخليفـــة بعـــده	أعنـــي عليًـــا قاتـــل الأقـــران
وهـــو الـــذي قتـــل الحـــسين وأهلـــه	فغـــدوا عليـــه ممزَّقـــي اللحـــمان

قلت: في المتن المذكور، في الطبعة المذكورة، أعني طبعة المكتبة التوفيقية «فغدوا

عليه مُمَزَّقي اللحمان» بفتح الزاي المشددة والصواب ما ذكرته، قال - رحمه الله تعالى -:

وهـو الـذي في يـوم حـرَّتهم أبـا ... ـح حمى المدينـة معقـل الإيـمان
حتـى جـرت الـدماء ... في يـوم عيـد سـنة القربـان
وغـدا لـه الحجـاج يـسفكها ويقـ ... ـتل صـاحب الإيـمان والقـرآن
وجـرى بمكـة مـا جـرى مـن أجلـه ... مـن عـسكر الحجـاج ذي العـدوان
وهـو الـذي أنـشا الخـوارج مـثلما ... أنـشا الـروافض أخبـث الحيـوان
ولأجلـه شـتموا خيـار الخلـق بعـ ... ـد الرسـل بالعـدوان والبهتـان
ولأجلـه سـل البغـاة سـيوفهم ... ظنّـا بـأنهم ذوو الإحـسان
ولأجلـه قـد قـال أهـل الإعتـزا ... ل مقالـة هـدت قـوى الإيـمان
ولأجلـه قـالوا بـأن كلامـه ... سـبحانه خلـق مـن الأكـوان
ولأجلـه قـد كـذبت بقـضائه ... شِـبْهُ المجـوس العابـدي النـيران
ولأجلـه قـد خلـدوا أهـل الكبـا ... ئـر في الجحـيم كعابـدي الأوثـان
ولأجلـه قـد أنكـروا لـشفاعة الـ ... مختـار فـيهم غايـة النكـران
ولأجلـه ضرب الإمـام بـسوطهم ... صـديق أهـل الـسنة الـشيباني
ولأجلـه قـد قـال جهـم لـيس رب ... العـرش خـارج هـذه الأكـوان
كـلا ولا فـوق الـسموات ... والعـرشِ مـن رب ولا رحمـن
مـا فوقهـا رب يطـاع جباهنـا ... تهـوي لـه بـسجود ذي خـضعان
ولأجلـه جحـدت صـفات كمالـه ... والعـرشَ أخلـوه مـن الـرحمن
ولأجلـه أفنـى الجحـيم وجنـة الـ ... مـأوي مقالـة كـاذب فتـان

قلت: في المتن المذكور في الطبعة المذكورة «مقالة كاذب فنان» والصواب ما ذكرته بالتاء المثناة فوق، قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -.

ولأجلــه قـــالوا الإلـــه معطـــل أزلا بغـــــير نهايـــــة وزمـــــان
ولأجلــه قـــد قـــال لـــيس لفعلـــه مـــن غايـــة هـــي حكمـــة الـــديان
ولأجلـــه قـــد كـــذبوا بنزولـــه نحـــو الـــسماء بنـــصف ليـــل ثـــان

قلت: ولقد قال - رحمه الله تعالى - في صفحة أربع ومائة في البيت المرقوم برقم «ثلاثة وعشرين وسبعمائة وألف» حيث قال - رحمه الله تعالى -:

واذكر حـديث نزولـه نـصف الـدجى في ثلْـــث ليـــل آخـــرٍ أو ثـــان

قال - رحمه الله تعالى -:

ولأجلـــه قـــد كـــذبوا بنزولـــه نحـــو الـــسماء بنـــصف ليـــل ثـــان
ولأجلـــه زعمـــوا الكـــلام عبـــارة وحكايـــة عـــن ذلـــك القـــرآن
مـا عنـدنا شيء سـوى المخلـوق والــ قـــرآنُ لم يُـــسْمَع مـــن الـــرحمن

قلت: في المتن المذكور من الطبعة المذكورة:

مـا عنـدنا شيء سـوى المخلـوق والــ قـــرآنِ لم يُـــسْمَع مـــن الـــرحمن

بكسر «نون» القرآن والصواب ما ذكرته، قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

ولأجلـــه زعمـــوا الكـــلام عبـــارة وحكايـــة عـــن ذلـــك القـــرآن
مـا عنـدنا شيء سـوى المخلـوق والــ قـــرآنُ لم يُـــسْمَع مـــن الـــرحمن
مـــاذا كـــلام الله قـــط حقيقـــة لكـــن مجـــاز ويـــح ذا البهتـــان

قلت: يصح أن يقال «ماذا كلامُ» بضم الميم، بناءً على أن «ما» نافية «مُهْملة غير عاملة عمل ليس»، وأن لفظة «كلام»خبر مبتدأ، ويصح لغة أن يقال أيضًا: «ماذا كلامَ» بفتح الميم، بناء على أن «ما» النافية مُشبهة «بليس»، وتعمل عملها وأن لفظة «كلام» خبرها.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

ولأجلــه قتــل ابــن نــصر أحمــدٌ ذاك الخزاعـــي العظـــيم الـــشأن
إذ قـــال ذا القـــرآن نفـــس كلامـــه مـــا ذاك مخلـــوق مـــن الأكـــوان
وهـــو الـــذي جـــرا ابـــن ســـينا والألى قـــالوا مقالتـــه عـــلى الكفـــران
فتـــأوَّلوا خلـــق الـــسموات العـــلى وُحـــدوَثَها بحقيقـــة الإمكـــان

قال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله -: «ومن أجل التأويل أيضًا قتل الشيخ أحمد بن نصر الخزاعيّ - رحمه الله - زمان المحنة حيث ثبت مع الإمام أحمد في القول بأن هذا القر، المتلو المسموع هو نفس كلامه تعالى ليس بمخلوق من جملة المكوَّنات». اهـ.

قلت: وقع في المتن المذكور في الطبعة المذكورة «وحدوثِها» بكسر الثاء والأصل فتحها، عطفًا على كلمة خلق في قوله: «فتأوَّلوا خلق السموات العلى» في الشطر الأول؛ لأن المعطوف على المنصوب منصوب.

قال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - في شرحه في الجزء الأول في صفحة ثلاث وتسعين ومائتين قال: «والتأويل كذلك هو الذي جَرَّأ أبو على ابن سينا الفيلسوف ومن لفّ لفَّهُ على القول بقدم العالم بالزمان»؛ لأنه معلول لعلة قديمة، والعلة التامة يجب أن يقارنها معلولها ولا يتأخر عنها».

قلت: كذا جاء في الطبعة المذكورة التي بين يدي، قول الشيخ - رحمه الله تعالى- «جَرَّأ أبو على» بالرفع لكلمة «أبو»، قلت فإن كان الشيخ ذكر ذلك على سبيل الحكاية وإلا فالأصلُ نصبه هنا لا رفعه.

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: وتأوَّلوا خلق الله للعالم وحدوثه عنه بأنه مفتقر إليه لإمكانه افتقار المعلول إلى علته وليس معنى الخلق أو الحدوث أن الله أوجده من العدم، انتهى كلام الشيخ محمد خليل هراس- رحمه الله تعالى - قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -

وتـــأوَّلوا علـــم الإلـــه وقولـــه وصـــفاته بالـــسلب والـــبطلان

قال الشيخ محمد بن خليل بن هراس – رحمه الله تعالى – في شرحه في الجزء الأول – صفحة ثلاث وتسعين ومائتين إلى صفحة أربع وتسعين ومائتين، قال: وكذلك تأوَّلوا علم الله –عز وجل– وجميع صفاته بمعانٍ سلبية تحاشيًا من القول بالتركيب». انتهى كلامه – رحمه الله تعالى – .

قال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وتـأوَّلوا البعـث الـذي جـاءت بـه رسـل الإلـه لهـذه الأبـدان
بفراقهـا لعنـاصرٍ قـد ركبـت حتـى تعـود بـسيطة الأركـان

قال الشيخ محمد بن خليل بن هراس – رحمه الله تعالى – في شرحه في المرجع المذكور، وكذلك تأوَّلوا علم الله – عز وجل – وجميع صفاته لمعانٍ سلبية تحاشيًا من البعث الجسماني الذي جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام، والذي هو خروج الموتى من قبورهم أحياء، بأنه فراقُ الروح لعالم العناصر الذي هو عالم الكون والفساد، ورجوعُها إلى عالمها الأول، حينما كانت تعيش في عالم البسائط والمجَرَّدات التي لا يعتريها تحلل ولا فساد.

قال: ولا يجوز أن يكون الضمير في قوله: «بفراقها» عائدًا على الأبدان؛ لأن الأبدان من عالم العناصر، فكيف تفارقه؟! اللهم إلا إذا أريد بهذا أنها تتحلل فيعود كل عنصر منها إلى حاله قبل التركيب، ولكن إطلاق اسم البعث على هذا المعنى بعيد، فالظاهر أن المراد بالبعث هنا مفراقة الروح لعالم العناصر، انتهى كلام الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى –.

قلت: هذا المضيق يحتاج إلى مزيد تحقيق.

قلت: قال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وهـو الـذي جـرا القرامطـة الألى يتـأولون شرائـع الإيـمان
فتـأوَّلوا العمـلي مثـل تـأول الـ علمـي عنـدكمُ بـلا فرقـان

قلت: وقع منى في المتن في الطبعة المذكورة – أعنى طبعة المكتبة التوفيقية – «فتأوَّلوا العمل مثل تأوَّل العلم»، والصواب ما ذكرته كما في الطبعة التي عليها شرح الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله –، قال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وهـو الـذي جـرا النـصير وحزبـه	**حتـى أتـوا بعـساكر الكفـران**
فجـرى عـلى الإسـلام أعظـم محنـة	**وخمارهـا فينـا إلى ذا الآن**

قال الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى – في شرحه في الجزء الأول صفحة أربع وتسعين ومائتين، قال: «والتأوِّيل كذلك هو الذي جَرَّأ نصير الدين الطوسى الخبيث على أن يكيد للإسلام وأهله، فيقال إنه هو الذي كتب إلى هُولاكو ليغزو بجيوشه البَاغية بلاد الإسلام، ويقوض أركان الخلافة الإسلامية، وقد جرى للمسلمين على أيدي هؤلاء التتار من المحن والبلايا ما بقيت أثاره إلى أيام الشيخ ابن القيم – رحمه الله تعالى –انتهى.

قلت: قال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وجميـع مـا في الكـون مـن بـدع وأحـ	**ـداث تخـالف موجـب القـرآن**
فأساسـها التأويـل ذو الـبطلان لا	**تأويـل أهـل العلـم والإيـمان**
إذ ذاك تفـسير المـراد وكـشفه	**وبيـان معنـاه إلى الأذهـان**

قلت: في طبعة المتن «إذ ذاك تفسير المران وكشفه»، والصواب ما ذكرته لك مصحَّحًا من الطبعة التي عليها شرح الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى –.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

قـــد كـــان أعلـــمُ خلقـــه بكلامـــه ... صـــــلى عليـــــه الله كـــــل أوان
يتـــأول القـــرآن عنـــد ركوعـــه ... وســـجوده تأويـــل ذي برهـــان
هـــذا الـــذي قالتـــه أم المؤمنـــ ... ـــين حكايـــة عنـــه لهـــا بلـــسان
فـــانظر إلى التأويـــل مـــا تَعْنـــي بـــه ... خـــير النـــساء وأفقـــه النـــسوان
أتظنهـــا تعنـــي بـــه صرف عـــن الـــ ... معنـــى القـــوي لغـــير ذي الرجحـــان

قلت: سقط من طبعة المتن لفظة «لغير» في الشطر الثاني من البيت الأخير، وبحذف هذه اللفظة يختل الوزن والمعنى، وبإثباتها يستقيم الوزن والمعنى، والتصحيح من الطبعة التي عليها شرح الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى -.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

وانظر إلى التأويل حين يقول علـ ـمه لعبد الله في القرآن
ماذا أراد به سوى تفسيره وظهور معناه له ببيان
قول ابن عباس هو التأويل لا تأويل جهمي أخي بهتان
وحقيقة التأويل معناه الرجو ع إلى الحقيقة لا إلى البطلان
وكذاك تأويل المنام حقيقة الـ مرئي لا التحريف بالبهتان
وكذاك تأويل الذي قد أخبرت رسل الإله به من الإيمان
نفس الحقيقة إذ تشاهدها لدى يوم المعاد برؤية وعيان
لا خلف بين أئمة التفسير في هذا وذلك واضح البرهان
هذا كلام الله ثم رسوله وأئمةِ التفسير للقرآن
تأويله هو عندهم تفسيره بالظاهر المفهوم للأذهان
ما قال منهم قط شخص واحد تأويله صرف عن الرجحان
كلا ولا نفي الحقيقة لا ولا عزل النصوص عن اليقين فذان
تأويل أهل الباطل المردود عنـ ـد أئمة العرفان والإيمان
وهو الذي لا شك في بطلانه والله يقضي فيه بالبطلان
فجعلتم للفظ معنى غير مَعْـ ـناه لديهم باصطلاح ثان
وحملتم لفظ الكتاب عليه حتـ ـى جاءكم من ذاك محذوران
كذب على الألفاظ مَعْ كذب على من قالها كذبان مقبوحان
وتلاهما أمران أقبح منهما جحد الهدى وشهادة البهتان
إذ يشهدون الزور أن مراده غير الحقيقة وهي ذو بطلان

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في صفحة تسع ومائة من طبعة المتن - «فصل فيما يلزم مُدَّعي التأويل لتصحيح دعواه»، فقال - رحمه الله تعالى -:

وعلـــيكمُ في ذا وظـــائف أربـــعٌ والله لـــيس لكـــم بهـــن يـــدان

قلت: ثم سَرَدها منظومة – رحمه الله تعالى – في صفحة عشر ومائة وقد ذكرتها لك فيما سبق منثورة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – فاستغنيت بذلك عن إعادة ذكرها منظومة، فعليك بها تنج من شبهات المؤوِّلين المحَرِّفين إن شاء الله تعالى.

ثم قال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى – في صفحة عشر ومائة من طبعة المتن، «فصل في طريقة ابن سينا وذويه من الملاحده في التأويل».

قلت: فذكر أبياتًا، ثم قال – رحمه الله تعالى – في صفحة إحدى عشرة ومائة إلى صفحة اثنتي عشرة ومائة، قال – رحمه الله تعالى –:

وتـــسلط الأوغـــاد والأوقـــاح والـــ أرذال بـــــالتحريف والبهتـــــان
كـــل إذا قابلتـــه بـــالنص قـــا لـــه بتأويـــل بـــلا برهـــان
ويقـــول تـــأويلي كتأويـــل الذيـــ ـــن تـــأوَّلوا فوقيـــة الـــرحمن
بـل دونـه فظهورهـا في الـوحي بالنـ ـصـين مثـل الـشمس في التبيـان
أيـسوغ تأويـل العلـو لكـم ولا تتـأوَّلوا البـاقي بـلا فرقـان
وكـذاك تأويـل الـصفات مَـعَ انهـا مـلء الحـديث ومـلء ذا القـرآن

قلت: وقع في طبعة المتن «مَعْ أَنها» في الشطر الأول وذلك«بتسكين» العين وإثبات الهمزة المفتوحة، والصواب أن تنطق كما نطقتها بها بالحذف ليستقيم الوزن.

قلت: وقد وقع إثبات الهمزة في الطبعة التي عليها أي حذف الهمزة شرح الشيخ محمد خليل هراس – رحمه الله تعالى – كما وقع في طبعة المتن «وملء ذي القرآن» والصواب «وملء ذا القرآن» كما هو مثبت في طبعة الشرح وكما هو موافق للمعنى.

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وتسلط الأوغاد والأوقاح وال ... أرذال بالتحريف والبهتان
كل إذا قابلته بالنص قا ... بله بتأويل بلا برهان
ويقول تأويلي كتأويل الذيـ ... ـن تأوّلوا فوقية الرحمان
بل دونه فظهورها في الوحي بالنـ ... ـصين مثل الشمس في التبيان
أيسوغ تأويل العلو لكم ولا ... تتأوّلوا الباقي بلا فرقان
وكذاك تأويل الصفات مَعَ انها ... ملء الحديث وملء ذا القرآن
والله تأويل العلو أشد من ... تأويلنا لقيامة الأبدان
وأشد من تأويلنا لحياته ... ولعلمه ومشيئة الأكوان

قلت: وقع في طبعة المتن «واشد من تأويلنا بحياته» والصواب ما ذكرته لك، كما هو مثبت في الطبعة التي عليها طبعة الشيخ محمد بن خليل بن هراس - رحمه الله تعالى -

وأشد من تأويلنا لحياته ... ولعلمه ومشيئة الأكوان
وأشد من تأويلنا لحدوث هـ ... ـذا العالم المحسوس بالإمكان
وأشد من تأويلنا بعض الشرا ... ئع عند ذي الإنصاف والميزان
وأشد من تأويلنا لكلامه ... بالفيض من فعّال ذي الأكوان
وأشد من تأويل أهل الرفض أخـ ... ـبار الفضائل حازها الشيخان
وأشد من تأويل كل مؤول ... نصًا أبان مراده الوحيان

قلت: وقع في طبعة المتن «وأشد من تأويل كل مؤول نصًا «بأن مراده الوحيان»، والصواب ما ذكرته لك، كما هو في الطبعة التي عليها شرح الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى -

وأشد من تأويل كل مؤول ... نصًا أبان مراده الوحيان
إذ صرح الوحيان مَعْ كتْب الإلـ ... ـه جميعها بالفوق للرحمن
فلأي شيء نحن كفار بذا التـ ... ـتأويل بل أنتم على الإيمان

إنـــا تأوَّلنـــا وأنـــتم قـــد تـــأو ... لـــتم فهـــاتوا واضـــح الفرقـــان
ألكـم عـلى تـأويلكم أجـران حيـــ ... ـــث لنـــا عـــلى تأويلنـــا وزران
هـــذي مقـــالتهم لكـــم في كتْـــبهم ... منهـــا نقلناهـــا بـــلا عـــدوان
ردوا علـــيهم إن قـــدرتم أوفنحـــ ... ـــوا عـــن طريـــق عـــساكر الإيـــمان
لا تحطمـــنكمُ جنـــودهمُ كحطـــ ... ـــم الـــسيل مـــا لاقـــى مـــن الديـــدان

قلت: وقع في طبعة المتن «لا تحطمنكم جنودهم كحطم السيل عما لاقى من الديدان»، والصواب ما أثبته لك وهو مثبت في الطبعة التي عليها شرح الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - وبه يستقيم الوزن والمعنى.

قال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى -في الشرح، في الجزء الأول صفحة اثنتين وثلاثمائة من المرجع المذكور: وكلا الفريقين من المؤوِّلة والمتفلسفة قد ارتكب أشد جناية على القرآن والإيمان، حيث جعلوا نصوصه الكريمة هدفًا لسهام هذيانهم، وفتحوا المجال لكل وَغْدٍ ورذيل ليقول في النصوص بما شاء الله له هواه، فكلما أوردت له نصًا قابله بتأويل من تلك التأويلات السَّمِجَة، بلا دليل ولا برهان.

قلت: وقع في الشرح «فكلما أرودت له نصًا» والصواب ما ذكرته لك، ولهذا الخطأ نظائر في هذه الطبعة أيضًا والله المستعان.

وقال محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - في صفحة ثلاث وثلاثمائة: «ويقول الفلسفي إذا حدثته في فساد تأويله وشناعته إن تأويلي إذا كتأويل هؤلاء الجهمية الذين تأولوا تأويلي كتأويل هؤلاء الجهمية الذين تأولوا فوقية الرحمن، بل هو دونها في الشناعة، فإن نصوص الفوقية من الكتاب والسنة كالشمس في الوضوح والبيان، فكيف يسوغ لكم أيها الجهمية تأويل علوه سبحانه على كثرة نصوصه ووضوحها، ثم تنكرون علينا ما تأولناه؟! وكيف ساغ لكم أن تتأوَّلوا، آيات الصفات وأحاديثها، مع أنها ملء الكتاب والسنة، ولا يسوغ لنا ذلك؟! والله لتأويلكم للعلو أشد من تأويلنا

للقيامة، لأن المراد بها رجوع الروح إلى عالمها الأول مع عود الجسم إلى العناصر التي تركب منها وأشد من تأويلنا لحياته وعلمه ومشيئته، بأن ذلك كله نفس ذاته، وأشد من تأويلنا لحدوث هذا العالم، بأنه ليس معناه الوجود من العدم، بل معناه أنه ممكن في ذاته مفتقر إلى علة يستند إليها في وجوده، فإن الممكن لا وجود له من ذاته، لكنه مع ذلك لم يسبق بعدم؛ لأن علته قديمة لا أول لها في الزمان، وهو مقارن لها وأشد من تأويلنا بعض الشرائع من الصلاة والحج ونحوهما؛ لأن المراد بها معان فكرية.

قلت: وقع في الطبعة التي عليها الشرح المذكور: «لأن المراد بهما» والظاهر أن الصواب هو ما أثبته.

وأشد من تأويلنا لكلامه بأنه فيض من العقل الفعَّال الذي هو عقل القمر المختص بالتدبير في عالم العناصر وإفاضة المعلومات على العقول الإنسانية، وإنزالها على روح قلب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإنتقاش صور تلك المعاني في خياله حروفًا وكلامًا منظومًا.

* * *

الشريط الخامس

[الشريط الخامس]

وقال الشيخ محمد بن خليل بن هراس - رحمه الله تعالى - متابعًا شرح سائر أبيات ابن القيم - رحمه الله تعالى - في ذكره ردَّ الفلاسفة على الجهمية بسبب إنكار الجهمية عليهم التأويل، إذ قال الفلاسفة لهم منكرين عليهم إنكارهم على الفلاسفة التأويل.

وتأويلكم للعلو أشد كذلك من تأويل الرافضة للأخبار التي وردت في فضل الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأشد من تأويل كل من تأول نصًا «أظهر» المراد منه الوحيان من كتاب وسنة.

فإن نصوص الفوقية فيهما وفي غيرهما من الكتب السماوية في غاية الصراحة ونهاية الكثرة، فلأى شيء إذًا أيها الجهميُّون نكون نحن كفارًا بتأويلنا و أنتم المؤمنون، وأى فرق بين تأويلنا وتأويلكم، دُلُّونا إن استطعتم على ما يصلح أن يكون فارقًا بينهما، لعلكم تقولون: إننا مجتهدون في هذا التأويل ومصيبون فيه، ولنا على تأويلنا أجران، ولكنكم أنتم مخطئون في هذا التأويل متعمدون فعليكم فيه وزران، وهذا كذب فنحن وأنتم سواء في تعمد الكذب على النصوص، حيث لا موضع للاجتهاد، هذه مقالة الفلاسفة في الرد على الجهمية الذين ينكرون عليهم التأويل، منقولة من كتبهم بلا زيادة ولا تبديل، فهل يستطيع هؤلاء الجهمية أن يردوا عليهم أو يتخلَّصوا من هذا الإلزام الذي وجَّهوه إليهم، كلا، فليتركوا الميدان إذا لأهل الحق وعساكر الإيمان، وليخلُّوا لهم الطريق حتى لا تحطمهم جنودهم كحطم السيل المنهمر لما يقابله من الغشاش والديدان.

انتهى كلام الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - في شرحه لأبيات ابن القيم - رحمه الله تعالى - في هذا الموضع من قصيدته النونية.

قلت: ولقد ذكر صاحب القاموس عدَّة معانٍ لكلمة «الخِشخاش» بكسر «الخاء»، ثم قال - رحمه الله تعالى -» ومثلثةً حشرات الأرض والعصافير ونحوها».

قلت: يعنى بقوله مثلثةً أى: بضم «الخاء» وفتحها وكسرها.

ثم قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في صفحة ثلاث عشرة ومائة، إلى أربع عشرة ومائة، من طبعة المكتبة التوفيقية، القاصرة على المتن مع بعض التعليقات،قال - رحمه الله تعالى - فصل في شِبْهِ المحرفين للنصوص باليهود، وإرثِهم التحريف منهم وبراءةِ أهل الإثبات مما رموهم به من هذه الشُبَه».

قال - رحمه الله تعالى - إبتداءً من البيت المرقوم برقم ثمانية وتسعمائة وألف إلى البيت المرقوم برقم ثلاثين وتسع مائة وألف.

هــــذا وَثـــمَّ بليـــة مـــستورة	**فـــيهم ســـأبديها لكـــم ببيـــان**
وَرِث المحرف من يهود وهم أولو التـ	**ـــحريف والتبـــديل والكـــتمان**
فـــأراد مـــيراث الثلاثـــة مـــنهمُ	**فعـــصت عليـــه غايـــة العـــصيان**

قلت: في المتن المذكور «فأراد ميراث الثلاثة منهمْ بتسكين الميم» والصواب ما ذكرته من إشباع ضمة الميم مراعاةً للوزن.

قال - رحمه الله تعالى -:

فـــأراد مـــيراث الثلاثـــة مـــنهمُّ	**فعـــصت عليـــه غايـــة العـــصيان**
إذا كان لفظ النص محفوظًا فما التـــ	**ـــبديل والكـــتمان في الإمكـــان**
فـأراد تبـديل المعـانى إذ هـي الــ	**ـمقـصود مـن تعبـير كـل لـسان**
فـأتى اليهـا وهـي بـارزة مـن الــ	**ألفـــاظ ظـــاهرة بـــلا كـــتمان**
فنفـى حقائقهـا وأعطـى لفظهـا	**معنـــى ســـوى موضـــوعه الحقـــاني**

قلت: في المتن المذكور لفظة «الحقاني» بحذف الياء في آخرها، و الصواب إثباتها، إذ لا وجه لحذفها، والله أعلم.

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

فنفـــى حقائقهـــا وأعطـــى لفظهـــا   معنـــى ســـوى موضـــوعه الحقـــاني
فجنـــى عـــلى المعنـــى جنايـــة جاحـــد   وجنـــى عـــلى الألفـــاظ بالعـــدوان
وأتـــى إلى حـــزب الهـــدى أعطـــاهمُ   شـــبه اليهـــود وذا مـــن البهتـــان
إذا قـــال إنهـــمُ مـــشبهة وأنـــ   ـــتُمْ مـــثلهم فمـــن الـــذي يلْحَـــاني

قلت: في طبعة المتن المذكورة«إذ قال أنهم بفتح الهمزة» والصواب ما أثبته، قلت: وفي هذا البيت أيضًا قوله «وأنتمُ مِثْلُهم» بضم الميم في «أنتمُ» والوجه ما ذكرته بتسكين الميم.

قوله: «فمن الذي يلحاني».

قال المعلق: يلحاني يُنازعني، قلت: في القاموس «ولحيت فلانًا الحاه لُمْتُه فهو مَلحِي» إنتهى، قلت: مَلْحي أي: مَلُوم.

قال ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وأتـــى إلى حـــزب الهـــدى أعطـــاهمُ   شـــبه اليهـــود وذا مـــن البهتـــان
إذ قـــال إنهـــمُمـــشبهة وأنـــ   ـــتم مـــثلهم فمـــن الـــذي يلحـــانى
في هتـــك أســـتار اليهـــود وشـــبههم   مـــن فرقـــة التحريـــف للقـــرآن

إلى أنه قال – رحمه الله تعالى – :

أمـــر اليهـــود بـــأن يقولـــوا حطـــة   فـــأبوا وقـــالوا حنطـــة لهـــوان
وكـــذلك الجهمـــي قيـــل لـــه اســـتوى   فـــأبى وزاد الحـــرف للنقـــصان
قـــال اســـتوى اســـتولى وذا مـــن   جهلـــه لغـــة وعقـــلًا مـــا همـــا ســـيان
عشرون وجهًـــا تبطـــل التأويـــل باســـ   ـــتولى فـــلا تخـــرج عـــن القـــرآن
قـــد أفـــردت بمـــصنف هـــو عنـــدنا   تـــصنيف حـــبر عـــالم ربـــاني

قلت: قال ابن القيم – رحمه الله تعالى – في صفحة ست وسبعين من طبعة المتن– أعني طبعة المكتبة التوفيقية، قال – رحمه الله تعالى –: فصل في الإشارة إلى الطرق النقلية

الدالة على أن الله سبحانه فوق سمواته على عرشه، فذكر أبياتًا كان أخرها قوله:

هذا ومن عـشرين وجهًـا يَبْطُـلُ التـــ ـــفـــسير باســـتولى لـــذي العرفـــان

قـــد أفـــردت بمـــصنف لإمـــام هــــ ـــــذا الـــشأنِ بحـــر العـــالمِ الحَـــرَّانِي

قلت: وهذان البيتان برقم واحد وعشرين ومائة وألف، واثنين وعشرين ومائة وألف، قلت: وقع في البيت الأخير قوله:

قـــد أفـــردت في مـــصنف لإمـــام هــــ ـــــذا الـــشأن بحـــر العـــالم الحَـــرَّانِي

بضم النون في كلمة «الشأن»، والصواب كسرها.

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

عشرون وجهًـا تبطـل التأويـل باســـ ـــــتولى فـــلا تخـــرج عـــن القـــرآن

قـــد أفـــردت بمـــصنف هـــو عنـــدنا تـــصنيف حـــبر عـــالم ربـــانى

ولقـــد ذكرنـــا أربعـــين طريقـــة قـــد أبطلـــت هـــذا بحـــسن بيـــان

هـــي في الـــصواعق إن تُـــرد تحقيقهـــا لا تختفـــي إلا عـــلى العميـــان

قال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - فى شرحه فى صفحة إحدى عشرة وثلاثمائة من الجزء الأول قال: يعنى أن تأويل الجهمية للفظ استوى باستولى باطل من عشرين وجهًا ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية- قدّس الله سره- في مصنف خاص، وقد ذكرها المصنف- رحمه الله تعالى - في كتابه الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة وزاد عليها عشرين وجهًا أخرى، فصار المجموع أربعين وجهًا مع قوة في الحجة وحسن في البيان، كما هو دأبه في كل كتبه صغيرها وكبيرها.

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

نـــون اليهـــود ولام جهمـــيٍّ همـــا في وحـــي رب العـــرش زائـــدتان

وكـــذلك الجهمـــي عطـــل وصـــفه ويهـــود قـــد وصـــفوه بالنقـــصان

فهـــما إذًا في نفـــيهم لـــصفاته الــــ ـــــعليا كـــما بينتـــه أخـــوان

وقال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في صفحة- عشرين ومائة من المتن- طبعة المكتبة التوفيقية، قال: فصل في بيان تناقضهم وعجزهم عن الفرق بين ما يجب تأويله وما لا يجب».

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

وتمسكوا بظواهر المنقول عن | أشياخهم كتمسك العميان
وأَبَوْ بأن يتمسكوا بظواهر النـ | ـصين واعجبًا من الخُذلان

قلت: وقع في المتن المذكور «وا عجبًا من الخذلان» بضم الخاء[1]، قلت: قال صاحب القاموس - رحمه الله تعالى - «خَذَله، وعنه خَذْلًا وخِذْلانًا، بالكسر، ترك نصرته، فهو خَاذل وخُذَله، كهُمزَة.

قلت: فلينظر وجه ضم الخاء، أله أصل لغوي أم هو خطأ مطبعي؟ قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

وتمسكوا بظواهر المنقول عن | أشياخهم كتمسك العميان
وأَبَوْ بأن يتمسكوا بظواهر النـ | ـصين وا عجبًا من الخِذلان
قول الشيوخ محرم تأويله | إذ قصدهم للشرح والتبيان
فإذا تأوّلنا عليهم كان إبـ | ـطالا لما راموا بلا برهان
فعلى ظواهرها تُمَرْ نصوصهم | وعلى الحقيقة حملها البيان
يا ليتهم أجروا نصوص الوحي والـ | ـمُجْرَى من الأثار والقرآن
بل عندهم تلك النصوص ظواهر | لفظية عُزِلت عن الإيقان
لم تغن شيئًا طالب الحق الذي | يبغي الدليل ومقتضى البرهان
وسطوا على الوحيين بالتحريف إذ | سمو تأويلا بوضع ثان

قال الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله تعالى - في شرحه المذكور وذلك في الجزء

(١) في بعض المطوّلات والمبسوطات من كتب اللغة أله ألصل لُغوي أم لا؟ فقد اقتصر صاحب القاموس - رحمه الله - على الكسر كما رأيت، والله المستعان.

الأول من صفحة ثلاثين وثلاث مائة، إلى صفحة إحدى وثلاثين وثلاثمائة– قال – رحمه الله تعالى: «يعنى المؤلف – رحمه الله تعالى – على هؤلاء المتأخرين من علماء الكلام أهل الجمود والتقليد، أنهم يتمسكون بالأقوال المأثورة عن أشياخهم ويجعلونها نصوصًا لا تقبل التأويل، ويحملونها على ظواهرها المتبادرة منها دون صرف لها عنها، بدعوى مجاز أو غيره، بل يرون ذلك ممنوعًا؛ لأنه ينافي ما قصد إليه الشيخ من الشرح والبيان.

فإذا صرفت تلك الأقوال عن ظواهرها كان ذلك إبطالًا لما قصدوا إليه بدون دليل ولا قرينة توجب ذلك التأويل، ولكنهم بالنسبة لنصوص الوحي من الآيات والأحاديث لا يسلكون هذا المنهج،بل يرونها ظواهر لفظية معزولة عن إفادة اليقين، يقولون إن دلالتها ضمنية لا تفيد إلا احتمالًا راجحًا فهى لا تغني عن طالب الحق شيئًا، بل يجب أن يسلك طريق البرهان العقلي إذا أراد تحصيل اليقين.

فهؤلاء الحيارى المتهَوِّكون بلغت بهم الجرأة والقحة أن يقدموا أقوال شيوخهم على نصوص الوحي، فهى عندهم محكمة لا تقبل التأويل ولا تحتمل أكثر من معنى، وأما نصوص الوحيين فهى في نظرهم متشابهة لا تُفْهِم معنى واحدًا، ولا يجوز حملها على ظواهرها، وهى أيضًا ضمنية الدلالة لا تفيد علمًا ولا تورث يقينا، ولكن عقولهم المريضة هى الطريق الوحيد لإفادة العلم واليقين.

فما أسوأ ظن هؤلاء بربهم، وما أجرأهم على كتاب الله الذي سماه بيانًا وهدى وشفاء ورحمة، وما أشد إستخفافهم بسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الذي هو أفصح الناس وأظهرهم بيانًا وأصدقهم قيلا، وأحسنهم حديثًا.

قال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى –:

وسطوا على الوحيين بالتحريف إذ ... سموه تأويلا بوضع ثان
فانظر إلى الأعراف ثم ليوسف ... والكهف وافهم مقتضى القرآن
فإذا مررت بآل عمرانٍ فهمـ ... ـت القصد فهم مُوَفَّق رباني

قلت: وقع في طبعة المتن «بآل عمرانَ»، بجر «عمرانَ» بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وقد كسرتُ نونه وصرفته للضرورة الشعرية والله أعلى وأعلم.

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

وعلمــت أن حقيقــة التأويــل تبــــ	ــــيين الحقيقــة لا المجــاز الثــاني
ورأيــت تأويــل النفــاة مخالفًــا	لجميــع هــذا لــيس يجتمعــان
اللفــظ هــم أنــشوا لــه معنــى بــذا	ك الإصـــطلاح وذاك أمـــر دان
وأتــوا إلى الإلحــاد في الأســماء والتــــ	ــــحريف للإلفـــاظ بالبهتـــان
فكــسوه هــذا اللفــظ تلبيــسًا وتــد	ليــسًا عــلى العميــان والعــوران
فاســتن كــل منــافق ومكــذب	مــن بــاطني قَرْمَطــي جــاني

قلت: وقع في طبعة المتن «من باطني قُرمُطي- بضم القاف والميم».

قلت: وفي القاموس: «والقَرامطة جيل الواحد قَرْمَطي». انتهى.

قلت: فضبطت بفتح القاف والميم.

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -:

فاســتن كــل منــافق ومكــذب	مــن بــاطني قَرْمَطــي جــاني
في ذا بـــسنتهم وســمى جحــده	للحــق تــأويلًا بــلا فرقــان
وأتــى بتأويــل كتــأويلاتهم	شــبرًا بــشبر صــارخًا بــأذان
إنــا تأولنــا كــما أولــتمُ	فــاتوا نحــاكمكم إلى الــوَزَّان

إلى آخر ما قاله الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في هذا الفصل.

وقال - رحمه الله تعالى - كما في طبعة المتن فى صفحة خمسين ومائة وما بعدها، قال:«فصل في تحميل أهل الإثبات للمعطلين شهادة تُؤَدىٰعند رب العلمين» إبتداءً من البيت المرقوم برقم ثمانية وعشرين وسبعمائة وألفين، قال - رحمه الله تعالى -:

يـــا أيهـــا البـــاغي عـــلى أتباعــه — بـــالظلم والبهتـــان والعـــدوان
قـــد حَمَّلـــوك شـــهادة فاشـــهد بهـــا — إن كنـــت مقبـــولا لـــدى الـــرحمن
واشـــهد علـــيهم إن سُـــئلت بـــأنهم — قـــالوا إلـــه العـــرش والأكـــوان
فـــوق الـــسموات العـــلى حقًّـــا عـــلى الــــ — ـعرش استوى سبحان ذي السلطان

إلى أن قال – رحمه الله تعالى –:

واشـــهد علـــيهم أنهـــم وصـــفوا الإلــــ — ـــه بكـــل مـــا قـــد جـــاء في القـــرآن
وبكـــل مـــا قـــال الرســـول حقيقـــة — مـــن غـــير تحريـــف ولا عـــدوان

إلى أن قال – رحمه الله تعالى –:

واشـــهد علـــيهم أنهـــم بُـــراء مـــن — تأويـــل كـــل محـــرف شـــيطان
واشـــهد علـــيهم أنهـــم يتـــأولو — ن حقيقـــة التأويـــل في القـــرآن
هـــم في حقيقـــة أهـــل تأويـــل الـــذي — يُعْنـــى بـــه لا قائـــل الهـــذيان
واشـــهد علـــيهم أن تـــأويلاتهم — صرف عـــن المرجـــوح للرجحـــان
واشـــهد علـــيهم أنهـــم حملـــوا النـــصو — ص عـــلى الحقيقـــة لا المجـــاز الثـــاني
إلا إذا مـــا اضـــطرهم لمجازهـــا — المـــضطر مـــن حـــس ومـــن برهـــان
فهنـــاك عـــصمتها إباحتـــه بغيـــ — ـــر تجـــانف للإثـــم والعـــدوان

وقال الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى – كما في طبعة المتن في صفحة ثلاث وثمانين ومائة: «فصل في بيان حقيقة الإلحاد في أسماء رب العلمين وذكر إنقسام الملحدين» إبتداء من البيت المرقوم برقم واحد وثلاثين وأربعمائة وثلاث آلاف، حيث قال – رحمه الله تعالى –:

والملحـــد الثـــاني فـــذو التعطيـــل إذ — ينفـــي حقائقهـــا بـــلا برهـــان
مـــا ثَـــمَّ غـــير الاســـم أوَّلـــه بـــما — ينفـــي الحقيقـــة نفـــي ذي بطـــلان
فالقصد دفع النص عـن معنـى الحقيـــ — ـــقة فاجْتهـــد فيـــه بلفـــظ بيـــان
عطـــل وحـــرف ثـــم أوَّل وانفهـــا — ....

إلى آخر ما قاله – رحمه الله تعالى – في هذا الفصل.

قلت: إذا علمت ما سبق، تبين لك بطلان اعتذار المعتذر عمن حَرَّف بعض الصفات، بأنه «أوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها»، وهنا أنا أذكرك بعبارة المعتذر- ألا وهو الدكتور أحمد النقيب، إذ قال معتذرًا عن من حرَّف بعض صفات الله – عز وجل- قال: «لو إن إنسان في مسألة القدر ومسألة الكلام ومسألة الأسماء ومسألة الأحكام ومسألة القرآن ومسألة القدر، ده كله على مذهب أهل السنة والجماعة، ولكن جه في بعض الصفات في بعض الصفات، مش كلها الصفات في بعض الصفات النقلية، في بعض الصفات النقلية فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها، هل يكون بذلك خارجًا عن مسمى أهل السنة والجماعة؟ لأ...» إلى آخر ما قال.

قلت: إذا علمت ما سبق، تبين لك بطلان إعتذاره بقوله: «فأوَّلها لم ينفها ولكن أوَّلها» وتبين لك أن عبارته هذه، وقوله هذا فيه من التناقض ما فيه، وكفى بذلك دلالة على فساد كلامه، وتبين لك أيضًا أن التأويل للصفات نفي لها وزيادة، نسأل الله الحسنى وزيادة، وتبين لك أيضًا أن التأويل للصفات تحريف لها، وأن تسمية التحريف بالتأويل يعتبر تهوينًا من أمر تحريف صفات الله – عز وجل –.

إذا علمت ما سبق فاحرص رحمني الله و إياك على سلوك سبيل السلف، وعلى لزوم ذاك السبيل، واحذر من مخالفته واحرص على تعلم التوحيد وتعليمه، ودراسته وتدريسه والذب عنه، والحذر والتحذير من الشرك بأنواعه، والرد على أهل الأهواء والأخطاء وأعداء السنن وأعداء المذهب السلفي، واحذر من البدع وأهلها، وحذِّر من البدع وأهلها.

واعلم أن ذلك المذكور كلَّه أعظم أسباب النجاة في الدنيا والآخرة، وأنه أعظم أسباب الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، وبسلوك هذا السبيل يحصل الأمن والهداية للعبد.

واعلم أن دعوة لا تهتم بالتوحيد، ولا تهتم بنبذ الشرك، ولا تهتم بالحذر والتحذير من الشرك، ولا من البدع.

اعلم أن دعوة هذا شأنها هي دعوة ميتة وأهلها أموات، وما أكثر الأموات في عصرنا، وإن كانت مذاهبهم في الناس منشورة مشهورة، وإن كانت صور أصحابها في الناس موجودة بحيث يسمعهم الناس ويبصرونهم، هذا شيء عجيب، وهو أنك ترى هؤلاء الموتى وهم يمشون على أرجلهم، فإن كنت لم ترى ميتًا يمشي على رجليه فانظر إلى هؤلاء الذين يُزَهِّدون في التوحيد، ويَزْهَدون فيه، ويعيبون أهله المدافعين عنه، المنافحين عنه، بحيث لا يلقى هؤلاء للتوحيد بالاً، ولا يرفعون به رأسًا، مع أن الدعوة إلى التوحيد هي دعوة جميع المرسلين.

وأعجب من ذلك أن يعتقد أناس حياة أمثال أولئكم، والأعجب والأغرب أن يعتقد مثل ذلك الميت الذي لا يشعر أيان يبعث أن يعتقد أنه حي.

ومــا لـجــرح مـيت بإلام

ولله في خلقه شئون، ثبتني الله وإياك على الحق، وجعلني وإياك من أنصار دينه، ومن أنصار سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن أنصار مذهب السلف الصالح ﭫ وبصرني وإياك بالحق، ثبتنا عليه، وختم لنا ولك بالخير والحسنى.

قلت: وكان الفراغ من هذه المادة العلمية، في ضحى يوم الثلاثاء، الموافق السادس من شهر شوال لسنة ست وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

قاله بلسانه

أبو بكر بن ماهر بن عطية بن جمعة المصري

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

قلت: ثم أعدت النظر فيها معدلاً فيها بالحذف والزيادة والتعليق في بعض المواضع إعدادها للطبع عسى الله أن ينفع بها، وكان ذلك في ضحى يوم الجمعة الموافق الثامن والعشرين من ذي القعدة لسنة ست وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

قاله بلسانه وخطه ببنانه

أبو بكر بن ماهر بن عطية بن جمعة المصري

❊ ❊ ❊

الفهرس

الفهرس

من إصداراتنا:

مجموعة رسائل منهجية

إعداد

أبي بكر بن ماهر بن عطية المصري

